

تقرير الاتجار بالبشر
الصادر عن مكتب مراقبة عملية الاتجار بالبشر ومكافحتها

رسالة من وزير الخارجية الأميركية كولن باول

عزيزي القارئ

يعكس التقرير السنوي الرابع الخاص بالاتجار بالبشر، دواعي قلق الرئيس بوش وأعضاء الكونغرس والشعب الأميركي، من مغبة الاتجار بالبشر على حقوق الإنسان، والصحة، والأمن في العالم.

إن إحدى الطرق التي تم التعبير فيها عن دواعي القلق الناجمة عن الاتجار بالبشر، كان من خلال إعادة العمل بقانون حماية البشر من الاتجار بهم لعام 2003، والذي عدل قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2000. ويعزز القانون من بين أهداف أخرى، الصلاحيات والأدوات التي تستخدمها أجهزة تنفيذ القانون الأميركية لملاحقة الذين يتاجرون بالبشر ولمساعدة ضحاياهم. كما أنه يتطلب من وزارة الخارجية التدقيق في الجهود التي تبذلها الحكومة لملاحقة المتاجرين بالبشر بشكل أكبر، وتقويم فيما إذا كان شركاؤنا الدوليون قد حققوا تقدماً العام الماضي في القضاء على المتاجرة بالأشخاص.

ويعكس التقرير تضافر جهود سفاراتنا والدول الأجنبية وشركائنا من المنظمات غير الحكومية في العالم، الذين التزموا بوضع حد لسوط العبودية.

ونعتزم استخدامه كدليل في جهودنا العام المقبل لمكافحة الاتجار بالبشر في العالم من خلال تحسين القوانين والأنظمة، وطرق تطبيقها، والرقابة، وحماية الضحايا.

ويلقي تقرير هذا العام ضوءاً أكبر على سياحة الجنس، وعلى توفير الأطفال كسلعة جنسية ليتم استغلالهم من قبل الذين يتاجرون بالبشر في أماكن بيع الخدمات الجنسية.

وتلعب الولايات المتحدة دوراً رائداً في مكافحة سياحة الجنس، من خلال التعرف على المواطنين الأميركيين الذين يسافرون إلى الخارج من أجل ممارسة الجنس التجاري مع الأطفال، وتقديمهم للعدالة. وبموجب قانون الحماية لعام 2003 فإن الشاذين جنسياً من الأميركيين الذين يستغلون أطفالاً أجانب حول العالم من أجل الجنس التجاري، لن يكونوا بعيدين عن الملاحقة القضائية القانونية. وأنا أتطالب الحكومات التي تملك رأياً مشابهاً، المشاركة في جهود ملاحقة هؤلاء الشواذ من خلال تطبيق قوانين مماثلة.

يعتبر الاتجار بالبشر كما قال الرئيس بوش في إفتتاح الجمعية الوطنية للأمم المتحدة في سبتمبر أيلول 2002، نوعاً خاصاً من الشر، إذ أنه يستهدف إيذاء الأبرياء والمستضعفين واستغلالهم. ومن خلال قراءتكم لهذا التقرير فأنكم تساهمون بنشر الوعي العالمي لظاهرة العبودية الحديثة هذه. وبإمكاننا معاً، وضع حد للظلال التي تلقيها على حياة العديد من الأشخاص.

المخلص
كولين باول

I. مقدمة (مراجعة)

نبذة عن الضحايا: تهدف شهادات الضحايا التي يتضمنها التقرير إلى أن تكون مجرد نماذج، ولا تشمل جميع أنواع الاتجار بالبشر. إن أية قصة من هذه القصص ربما تحدث للأسف في أي مكان في العالم. لقد تم ذكرها من أجل توضيح الأشكال العديدة من الاتجار بالبشر وتنوع أماكن حدوثها. ليس هناك أي دولة منيعة في العالم. إن جميع أسماء الضحايا الواردة في التقرير هي من محض الخيال. لا تمثل الصور التي تظهر على غلاف التقرير، وتلك غير المعرفة الموجودة فيه، صور ضحايا الاتجار بالبشر، ولكن تم وضعها لكي تظهر الحالات التي لا تعد ولا تحصى من طرق الاستغلال، والتي من شأنها التعريف بمفهوم الاتجار بالبشر، وتنوع الثقافات التي يتواجد فيها ضحايا الاتجار.



مقدمة

جذبت جماعة متمردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية نتاليا حين كانت تبلغ الثانية عشر من العمر: "هاجم المتمردون في أحد الأيام القرية التي كنت اسكن فيها، اختبأت وراقبت المتمردين بينما هم يقتلون أفريقي ويغتصبون والدتي وأخواتي. فظننت أنني إذا انضمت إلى جيشهم، أكون في أمان. تم تدريبني في الجيش على استخدام البندقية كما أنني قمت بأعمال حراسة. لطالما تعرضت للضرب والاعتصام من قبل جنود آخرين. وفي أحد الأيام أراد قائد في الجيش أن أصبح زوجته، لذلك حاولت الهرب. أمسكوا بي وضربوني بالسوط و اغتصبوني كل ليلة لعدة أيام. وعندما بلغت الرابعة عشر من العمر، ولدت طفلاً لا اعرف من هو والده. هربت إلا انه لم يكن لدي مكان الجأ إليه ولا طعام لطفلي. إنني خائفة من العودة إلى منزلي.

ما الهدف من تقرير الاتجار بالبشر؟

يتطلب القانون من وزارة الخارجية أن تقدم تقريراً كل عام إلى الكونغرس حول جهود الحكومات الأجنبية للقضاء على أشكال الاتجار بالبشر الحادة. ويعتبر تقرير يونيو حزيران 2004 هذا، هو الرابع الخاص بالاتجار بالبشر. وعلى الرغم من أن التقرير يركز على الإجراءات التي تتخذها الدول للقضاء على الاتجار بالبشر، فإنه يلقي ضوءاً على قصص ضحايا الاتجار بالبشر الذين يعتبرون عبيد القرن الحادي والعشرين. يستخدم هذا التقرير مصطلح "الاتجار بالبشر" الذي يستخدم في القانون الأميركي، كما انه يستخدم عالمياً، ويشمل المصطلح الاتجار بالعبيد والعبودية المعاصرة بجميع أشكالها.

إننا لا نستطيع حقاً فهم مأساة الاتجار بالبشر، ولا نستطيع التغلب عليها، إلا إذا علمنا من هم ضحاياها، ولماذا تم استضعافهم، وكيف تمت محاصرتهم، وماذا يتطلب إخلاء سبيلهم ورفع المعاناة

عنهم. يلقي تقرير الاتجار بالبشر لدى تقييمه جهود الدول الأجنبية، الضوء على مسألة ملاحقة القائمين على الاتجار بالبشر، وعلى حماية الضحايا، وعلى منع حدوث أمور مماثلة. ويتطلب المنهاج الذي يركز على ضحايا الاتجار بالبشر، أن يتطرق بشكل مساو إلى إنقاذ الضحايا ونقلهم وإعادة دمجهم. ينبغي علينا الاستجابة لنداء المحتجزين. ولن ينتهي عملنا إلا عندما تتحد جميع الدول لمواجهة هذا الشر.



This boy along with 3 other children were detained at the international airport in El Salvador with an alleged child trafficker carrying fake passports for the children.

حاربت الولايات المتحدة منذ حوالي مائة وأربعين عاماً مضت، حرباً مدمرة لكي تخلص بلادنا من العبودية، وتمنع الذي يدعمونها من إيقاع الفرقة بالأمة. وعلى الرغم من أننا نجحنا في القضاء على تلك الممارسة التي يعاقب عليها قانون الدولة، فإن العبودية عادت باعتبارها تهديداً عالمياً على حياة الملايين من الرجال والنساء والأطفال، وعلى حرياتهم.

ليس هناك أي دولة محصنة ضد الاتجار بالبشر. ففي كل عام يتم الاتجار بنحو 600,000 - 800,000 رجل وامرأة وطفل عبر الحدود الدولية (وتقدر بعض المنظمات الدولية وغير الحكومية العدد بأنه أكبر من ذلك بكثير) وما زالت التجارة تنمو. تضاف إلى هذا الرقم أعداد غير محددة من الذين يتم الاتجار بهم داخل الدول. يتم إجبار الضحايا على العمل في الدعارة أو في المقالع والمصانع، أو المزارع، والخدمة المنزلية وفي صفوف الأطفال المجندين، وفي أشكال عديدة من الأشغال الشاقة الاستعبادية الإجبارية. وتقدر الحكومة الأميركية أن نصف الذين يتم الاتجار بهم دولياً يكون من أجل استغلالهم جنسياً.

يتم الاتجار بالملايين من البشر داخل حدود دولهم. وتزدهر تجارة عبودية القرن الحادي والعشرين التي تلبي الطلب العالمي على العمالة الرخيصة والضعيفة، بسبب دوافع إجرامية، وصعاب اقتصادية، وحكومات فاسدة، وتفتت اجتماعي، وعدم استقرار سياسي، وكوارث طبيعية، ونزاع مسلح. تمول عملية الاتجار بالبشر المنظمات الإجرامية الدولية، وتعزز فساد الحكومات، وتقلل من شأن القانون. تقدر هيئة الأمم المتحدة، أن الأرباح الناجمة عن الاتجار بالبشر، تحتل المركز الثالث من مصادر دخل الجريمة المنظمة، أي بعد الاتجار بالمخدرات والأسلحة.



تشكل تجارة العبودية المعاصرة تهديداً متعدد الأبعاد على جميع الأمم. فبالإضافة إلى المعاناة الإنسانية التي يسببها انتهاك حقوق الإنسان، فإن علاقتها بالجريمة المنظمة والتهديدات الأمنية الخطيرة التي تتمثل بتفريغ المخدرات والأسلحة، أصبحت أكثر وضوحاً. كذلك هو حال علاقتها بدواعي القلق الصحية الخطيرة، إذ تصيب الأمراض المعدية الضحايا، سواء كان ذلك بسبب ظروف المعيشة المتدنية، أو نتيجة إجبارهم على ممارسة الجنس، والاتجار بهم ونقلهم إلى مجتمعات جديدة. إن الدولة التي تختار التقليل من شأن مشكلة الاتجار بالبشر في مقابل التركيز على دواعي قلق أخرى، عليها أن تتحمل نتيجة ذلك. هناك حاجة ماسة لإجراء فوري.

أقر الكونغرس في العام 2000 قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2000 وصادق عليه الرئيس (22 U.S.C. 7101 et seq.) والذي تم تعديله من خلال إعادة العمل بقانون حماية ضحايا الاتجار

بالبشر لعام 2003 ("قانون عام" 108-193). ويهدف قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، إلى مكافحة عملية الاتجار بالبشر من خلال معاينة القائمين عليها، وحماية الضحايا، وحشد الوكالات الحكومية الأميركية لشن حملة عالمية ضد الاتجار بالبشر. وينص قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، كما تم تعديله، على تفويض هام لوزارة الخارجية والعدل والعمل والأمن الداخلي والصحة والخدمات الإنسانية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.



إن إعداد هذا التقرير جاء بتفويض من قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، ويهدف إلى زيادة الوعي العالمي ودفع الحكومات الأجنبية إلى اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الاتجار بالبشر. وقد ركز التقرير بشكل كبير على جهود المجتمع الدولي الخاصة بتبادل المعلومات ذات العلاقة وبتبني طرق جديدة وهامة لمكافحة الاتجار بالبشر. تتلقى الدول التي تقبل في اتخاذ إجراءات هامة للالتزام بأدنى معايير القضاء على الاتجار بالبشر، تقيماً سلبياً في هذا التقرير. إن من شأن مثل ذلك التقييم السلبي حجب المساعدات غير الإنسانية وغير التجارية التي تمنحها الولايات المتحدة لتلك الدولة.

استمعت كاتيا، من جمهورية التشيك، ولديها من زواج فاشل، ابنة تبلغ من العمر عامين، إلى نصيحة إحدى "صديقاتها"، بأنها من الممكن أن تجني مالا وفيراً إذا عملت كنادلة في هولندا. ونقلها تاجر تشيكي يعمل في مجال الاتجار بالبشر هي وأربع نساء أخريات إلى أمستردام، حيث قام تاجر هولندي بأخذها إلى ماخور. وعندما قالت "لن أفعل ذلك"، قالوا لها "بلى ستفعلين إذا أردت أن تعيش ابنتك في جمهورية التشيك وان لا تموت". وبعد سنوات من التهديد والعمل كبائعة هوى، أنقذ سائق كاتيا وهي تعمل الآن في مستشفى وتدرس لنيل شهادة باحثة اجتماعية.

شراء حرية الضحية

إن إحدى الجوانب الكريهة للعبودية المعاصرة، هي جعل الحياة الإنسانية سلعة: وتعني تحديد قيمة مالية لحياة رجل أو امرأة أو طفل. ويتم تحديد سعر لحرية الضحية سواء كان موجوداً في ماخور هندي أو مخيم سوداني للعبيد.

وقد لجأت بعض المنظمات أو الأشخاص الذين يسعون إلى إنقاذ ضحايا أحياناً إلى شراء حرياتهم. إن دفع الفدية يجلب نتائج مباشرة. يتم تخليص الضحية من روابط العبودية. إلا أن أبعاد هذه الممارسة معقدة للغاية.

فإذا تم تخليص ضحية من ماخور من قبل مؤسسة أو شخص ما، فإن التاجر يستطيع استخدام الأموال التي جناها للعثور على ضحية جديدة لتقديم الخدمة ذاتها. إن من الصعب للغاية تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في عدد الضحايا. وفي كل الأحوال فإنه يمكن للعبودية أن تستمر دون أي ثمن، ودون معاقبة التاجر القائم عليها أو من يستثمرها.

إن الطريقة التي تعتبر أكثر فاعلية وتدوم أطول للحفاظ على حرية الضحية، تكمن في تطبيق القانون: وذلك بجعل التجار والذين يستغلون البشر مسؤولين وفقاً لنظام القضاء الجنائي. إن الغارات التي تشن لإنقاذ الضحايا دون دفع أية مبالغ مالية واعتقال القائمين على استعباد الناس، تدفع الأجهزة القضائية إلى إسقاط مبالغ مرتفعة من القائمين على هذه التجارة الشنيعة. وتوفر القوانين الجنائية في حال تطبيقها، معياراً من العدل للمجتمع، ولذلك يحدد القانون الأميركي أولوية على الحكومات لتجريم أشكال الاتجار بالبشر والمعاقبة عليها.



Magar was one of thousands of Nepali girls who were trafficked into Indian brothels to work as prostitutes. She escaped that life and returned home. Now Magar works at the border checking every vehicle that passes for trafficking activity.

صورة:

مغار هي إحدى آلاف نساء نيبال الذين تعرضن للاتجار بهن ونقلهن إلى الهند للعمل كبائعات هوى في المواخير. وقد فرت مغار وعادت إلى بلادها. هي تعمل الآن على الحدود وتحاول التحقق من كل سيارة تمر إن كانت تستخدم للاتجار بالبشر ونقلهم.

ينبغي علينا تعلم الكثير حول نطاق وطبيعة الاتجار بالبشر. لقد حاولنا في هذا التقرير التنبيه إلى نقاط تناثر المعلومة، وإلى طرح مواضيع تستلزم المزيد من التحقيق والاكتشاف. وضمن هذه الحدود يشكل تقرير حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2004، نظرة شاملة وحديثة لطبيعة العبودية المعاصرة ونطاقها، وإلى الإجراءات المتنوعة التي يتم تبنيها في الحملة العالمية للقضاء عليها.

ونتيجة لقانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر ولهذا التقرير السنوي، ونتيجة للقيادة الحازمة وتضافر الجهود الحكومية، وزيادة الانتباه من قبل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، فإننا ندخل عصراً جديداً من التعاون. تتعاون الدول بشكل متزايد مع بعضها البعض لإغلاق الطرق التي تستخدم لتهرب البشر، وملاحقة القائمين على المتاجرين بهم وتقديمهم للعدالة، وحماية ضحايا هذه التجارة، وإعادة دمجهم في المجتمع. ونأمل أن يشجع هذا التقرير على تحقيق مزيد من التقدم.

الفساد يمنع تحقيق تقدم في مجال الاتجار بالبشر

يعتبر الفساد الحكومي عائقاً رئيسياً في مكافحة الاتجار في البشر في عدة دول. ويتراوح نطاق فساد الحكومات الذي يتعلق بالاتجار بالبشر، من كونه يمكن احتواؤه، إلى كونه مستقلاً. ويتعين على الدول التي تواجه مثل هذا الفساد الرسمي، أن تطور أدوات فاعلة تمكنها من معالجة المشكلة. وتشمل بعض الممارسات التي تستخدم للقضاء على الفساد وتعزيز مكافحة الاتجار بالبشر التي تم تطبيقها في دول وسط وشرق أوروبا: إجراء فحص نفسي للموظفين المسؤولين عن تطبيق القانون بما في ذلك إجراء فحوص على الاستقرار والذكاء والشخصية والأخلاق والإخلاص؛ وتتطلب تقديم إيجاز أخلاقي إجباري؛ وإصدار شارات تعريفية موحدة؛ وإجراء فحوص عشوائية تتعلق بالصدق؛ وتوزيع واستخدام دليل إرشادات عن أفضل الممارسات؛ وإجراء فحص عشوائي لممتلكات الموظفين وأية أموال نقدية بحوزتهم؛ الإعلان عن خطوط ساخنة يمكن استخدامها دون التعريف بالاسم للإبلاغ عن أي فساد؛ إجراء عملية تغيير وتبديل للموظفين وخاصة على الحدود ذات الكثافة، وزيادة الأجور وتقديم حوافز للأداء الأفضل وتوفير تدريب للموظفين لجعلهم يفهمون عملهم بشكل أفضل وفرض قسم للخدمة وإجراء فحص أداري روتيني على سبيل المثال لسجلات المهاجرين.



After a failed attempt to escape to Brazil, Dilaver Bojku, the suspected leader of a sex-trafficking ring in Macedonia is escorted by special police officers in Macedonia.

صورة:

بعد محاولة فاشلة للهروب إلى البرازيل
Dilaver Bojku الذي يشته بأنه زعيم حلقة
الاتجار بالبشر لغايات جنسية في مقدونيا
يحيط به ضباط القوات الخاصة في مقدونيا.

لقد تم تجنيد Deng وهي في أواخر العشرين في بلدها الأصلي تايلاند للسفر بشكل طوعي إلى أستراليا حيث قيل لها أنها من الممكن أن تجني الكثير من المال كعاهرة. وعندما وصلت إلى أستراليا استقبلها تجار البشر وأخذوا منها جواز سفرها واحتجزوها في منزل. وقيل لها إنه يتعين عليها دفع دين يبلغ أكثر من ثلاثين ألف دولار من خلال ممارسة الجنس مع تسعمائة رجل. وكانت تُعطى القليل من الطعام وكانت تُجبر على الذهاب إلى الماخور سبعة أيام في الأسبوع حتى وإن كانت مريضة. وقيل لها إنه لو حاولت الهرب فإن حلفاء التجار من المجرمين سيُمسكون بها. وانتهى استغلال Deng حين داهمت قوات الهجرة الأسترالية الماخور الذي كانت مستعبدة به.

ما هو الاتجار بالبشر؟

يُعرف برتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وحظر ومعاقبة الأشخاص الذين يتاجرون بالبشر وخاصة النساء والأطفال (وهو أحد "برتوكولات باليرمو" الثلاثة) الاتجار بالبشر بأنه:

تجنيد ونقل وإيواء أو استقبال الأشخاص من خلال وسائل التهديد أو استخدام القوة أو غيرها من أساليب الإكراه والاختطاف والتزوير والخداع وسوء استخدام السلطة أو موقف ضعف أو إعطاء أو استلام دفعات مالية أو خدمات للحصول على موافقة الشخص على أن يسيطر عليه شخص آخر من أجل استغلاله. يتضمن الاستغلال في حده الأدنى، استغلال الأشخاص للعمل في البغاء أو أية أشكال

أخرى من الاستغلال الجنسي، أو الاكراه على العمل أو الخدمات؛ العبودية، أو ممارسات مشابهة للعبودية؛ الأشغال الشاقة الإجبارية، أو إزالة الأعضاء.

تسيء الكثير من الدول فهم هذا التعريف، بالتغاضي عن الاتجار بالبشر الداخلي، أو تصنيف أي هجرة غير عادية بأنها تجارة بالبشر. يتطرق قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر إلى "الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر" والتي تم تعريفها بأنها:



أ. الإتجار بالبشر لغايات جنسية حيث يتم الإكراه على الجنس التجاري بالقوة والخداع والإكراه أو في حالة كان الشخص الذي أجبر على القيام بمثل هذه الأفعال لم يبلغ سن الثامنة عشر أو

ب. تجنيد وإيواء ونقل وإمداد أو توفير شخص للعمل أو لتقديم خدمات من خلال القوة والخداع أو الإكراه من أجل أن يقوم بأشغال شاقة غير طوعية وللسخرة ولضمان الدين أو للعبودية.

إن هذه التعريفات لا تتطلب أن يتم نقل الشخص الذي تتم المتاجرة به من مكان إلى آخر. إنها تنطبق بشكل عام على التجنيد والإيواء والنقل أو توفير أشخاص من أجل القيام بالأهداف المذكورة.

ما هي ضريبة الاتجار بالبشر الإنسانية والاجتماعية؟

يدفع ضحايا الاتجار بالبشر ثمناً مالياً يتمثل في الإيذاء الجسدي والنفسي بما في ذلك الإصابة بالأمراض، وإعاقة النمو الذي غالباً ما يترك أثراً دائماً ويتم نبذهم من قبل عائلاتهم ومجتمعاتهم. وغالباً ما يضيق ضحايا الاتجار بالبشر فرصاً هامة من النمو الاجتماعي والأخلاقي والروحي. ويكون استغلال الضحايا أحياناً مستقلاً: إذ يتم الاتجار بالأطفال ليعملوا في أعمال معينة ثم يجرى استغلالهم لأشياء أخرى. ففي نيبال، يتم إجبار الفتيات اللواتي تم تجنيدهن للعمل في مصانع السجاد وفي الفنادق وفي المطاعم، على دخول صناعة الجنس في الهند في وقت لاحق. وفي الفلبين وغيرها من الدول الأخرى، فإن الأطفال الذين هاجروا للعمل في الفنادق ومجال السياحة، غالباً ما ينتهي المطاف بهم في المواقف. إن حقيقة تجارة العبودية المعاصرة البشعة تتمثل في أن جميع الضحايا غالباً ما يتم شراؤهم وبيعهم عدة مرات.

إن الضحايا الذين يجبرون على العبودية الجنسية غالباً ما يتم إخضاعهم عن طريق تعاطي المخدرات، كما أنهم يعانون من عنف شديد. يعاني الضحايا الذين تتم المتاجرة بهم للاستغلال الجنسي ضرراً جسدياً و نفسياً جراء ممارسة نشاط جنسي قبل الأوان والإكراه على تعاطي المخدرات والتعرض للأمراض الجنسية المعدية بما في ذلك فيروس الإيدز (نقص المناعة المكتسبة). ويعاني بعض الضحايا من ضرر دائم لأعضائهم التناسلية. وإضافة إلى ذلك، فإن بعض الضحايا ينقلون إلى مناطق لا يعرفون لغتها، فلا يفهمونها ولا يتكلمونها، مما يزيد من الضرر النفسي نتيجة لاجتماع عنصري الوحدة والهيمنة. ومن المفارقة أن قدرة الإنسان على تحمل الصعاب الشديدة والحرمان تؤدي إلى أن يستمر الضحايا المحتجزون في العمل على أمل الخلاص في النهاية.

الاتجار بالبشر إنتهاك لحقوق الإنسان. إن الاتجار بالبشر في جوهره، يخرق حق الإنسان الشامل في الحياة والحرية والتحرر من العبودية بجميع أشكالها. إن الاتجار بالأطفال يقلل من شأن حاجة الولد الأساسية لينمو في بيئة آمنة، ومن حقه في التحرر من الإيذاء والاستغلال الجنسي.

تينا، وهي مراهقة من قرية إندونيسية، تراكمت عليها الديون بمئات الدولارات طوال أربعة أشهر من التدريب على الخدمات المنزلية والإقامة في مركز للعمالة المهاجرة في إندونيسيا. ومن هناك، وكما حدث مع فتيات إندونيسيات غيرها، تم نقل تينا التي ماليزيا حيث اعتقدت تينا أنها سوف تعمل خادمة لدى عائلة ماليزية. أجبرت تينا على العمل لنحو خمس عشرة ساعة في اليوم في عمل يعود لتلك العائلة وكانت تقترش الأرض. وتم إبلاغها بأن راتبها سيحجب إلى حين الانتهاء من مدة عقدها الذي حدد بسنتين. وبعد أن عانت إيذاء جسدياً لجأت إلى ملجأ للضحايا تابع لمنظمة ماليزية غير حكومية. وقدمت تينا شكوى لدى السلطات الأمنية ضد مرؤوسيتها، وتم تمديد مدة تأشيرة زيارتها ليتسنى لها متابعة القضية في ماليزيا.

صورة.
امرأة ألبانية في منزلها مع ابنها وجهاز التلفاز الذي اعطته اياها عائلة ايطالية مقابل ابنها الذي منحتهم اياه عام 1999.



An Albanian woman at her home with her son and the television set she was given by the Italian family to whom she gave one of her sons in 1999.

صورة.
تسليم عمال أطفال إلى حكومة بنين في كراكي يعانون من مشاكل في الجلد وفي اليدين جراء حمل حجارة الغرانيت لعدة اشهر، وقد تمت معالجة حوالي أربعة وسبعين طفلاً منهم من يبلغ الرابعة من العمر بعد إنقاذهم من التجار الذين باعوهم في نيجيريا.



Beninese child laborers are handed over to the Beninese authorities in Krake. Skin broken and hands callused from months of hauling granite, 74 child laborers as young as 4 underwent emergency medical treatment after their rescue from traffickers who had sold them in Nigeria.

حقائق تتعلق بسياسة جنس الأطفال



إن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال يؤثر على ملايين الأطفال كل عام في دول كل قارة. تعتبر ظاهرة سياسة جنس الأطفال المتنامية شكلاً من أشكال هذا الاستغلال. إن الذين يسافرون من بلادهم إلى دول أخرى بهدف ممارسة الجنس التجاري مع طفل، يرتكبون جريمة سياسة جنس الأطفال. ويدعم هذه الجريمة ضعف تطبيق القوانين، وشبكة المعلومات الإلكترونية (الإنترنت)، وسهولة التنقل، والفقر.

يسافر سياح جنس الأطفال من بلادهم إلى بلاد نامية. فعلى سبيل المثال يسافر السياح اليابانيون الذين يقصدون الجنس من بلادهم إلى تايلاند، بينما يسافر الأميركيون إلى المكسيك وأميركا الوسطى. هناك البعض ممن لا يقصدون السفر خصيصاً لممارسة الجنس مع الأطفال وإنما يستغلون وجودهم في دولة معينة لفعل ذلك. (ويطلق عليهم اسم الذين يؤذون لمصادفتهم في مكان ما). أما من يفضل ممارسة الجنس مع الأطفال أو الشاذون جنسياً، فانهم يسافرون بهدف استغلال الأطفال.

ونتيجة لاستفحال ظاهرة سياسة جنس الأطفال، فإن المنظمات الحكومية وصناعة السياحة والحكومات، قد بدأت في مواجهة هذا الموضوع. انعقد المؤتمر العالمي الخاص بمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري في استكهولم عام 1996 وفي يوكوهاما عام 2001 بهدف جلب الانتباه الدولي لهذا الموضوع. وقد شكلت منظمة السياحة العالمية لجنة عمل لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري. وأعلنت عن نظام انضباط عالمي للسياحة عام 1999. وكان هناك في السنوات الخمس الماضية زيادة عالمية في ملاحقة جرائم سياسة الأطفال الجنسية. واليوم تبنت اثنتان وثلاثون دولة قوانين خارجة عن نطاق التشريع الوطني تسمح بملاحقة مواطنيها على جرائم ترتكب في الخارج، بصرف النظر إن كان فعل الشخص يعد جريمة في الدولة التي حدث فيها.

وقد اتخذت عدة دول خطوات جديرة بالثناء لمكافحة سياسة جنس الأطفال. فعلى سبيل المثال، وضعت وزارة التعليم الفرنسية مع ممثلين عن صناعة السياحة، توجيهات تخص سياسة جنس الأطفال ليتم تعليمها في منهاج مدارس السياحة، كما أن خطوط الطيران الفرنسية الرسمية قد خصصت جزءاً من مبيعات الألعاب داخل الطائرة لصندوق خاص ببرامج تهدف إلى التوعية بسياسة جنس الأطفال. ونظمت البرازيل حملة توعية وطنية ودولية خاصة بسياسة الجنس. وتتطلب إيطاليا أن يوفر المرشدون السياحيون معلومات تتعلق بقوانينها التي تسمح بمعاينة مرتكبي جرائم سياسة جنس الأطفال، وقد وقع جميع المرشدين السياحيين في السويد تقريباً، على نظام انضباط من شأنه الموافقة على تثقيف الموظفين بشأن سياسة جنس الأطفال. وقد استحدثت كمبوديا وحدات شرطة مهمتها التركيز على مكافحة سياسة جنس الأطفال وقد اعتقلت عدداً من الشاذين جنسياً الأجانب ورحلتهم إلى بلادهم. وتلاحق اليابان مواطنيها الذين يضبطون وهم يمارسون الجنس مع الأطفال في دول أخرى.

وقد عززت الولايات المتحدة، العام الماضي، قدرتها على مكافحة سياسة جنس الأطفال، من خلال إقرار إعادة العمل بقانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر وقانون الحماية. وبإمكان هذين القانونين معاً أن يدعموا الوعي من خلال تطوير وتوزيع المعلومات الخاصة بسياسة جنس الأطفال ورفع العقوبات

لتصل إلى ثلاثين عاماً من السجن لمن يرتكب جرم سياحة جنس الأطفال. ففي الثمانية أشهر الأولى من "عملية المفترس" (وهي مبادرة طرحت عام 2003، لمكافحة استغلال الأطفال، وصور الأطفال الإباحية، وجرائم سياحة جنس الأطفال)، اعتقلت السلطات الأميركية خمسة وعشرين مواطناً أميركياً لجرائم تتعلق بسياحة جنس الأطفال. وبشكل عام، فإن المجتمع الدولي يزداد وعياً حول سياحة جنس الأطفال المخيفة، وقد بدأ باتخاذ خطوات أولية هامة.

بيان الرئيس جورج دبليو بوش

مقتطفات من خطابه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة
الأمم المتحدة، نيويورك، نيويورك
23 سبتمبر/أيلول 2003

هناك أزمة إنسانية أخرى في طريقها إلى الانتشار إلا أنها غير واضحة للعيان. في كل عام يتم شراء البشر وبيعهم أو إجبارهم على تخطي الحدود الدولية. ومن بينهم مئات آلاف من الفتيات المراهقات وغيرهن ممن يبلغن الخامسة من العمر اللاتي يصبحن ضحية لتجارة الجنس. هذه المتاجرة بالحياة البشرية تدر المليارات من الدولارات كل عام، والتي يُستخدم معظمها لتمويل الجريمة المنظمة.

إن هناك نوع من الشر في إيذاء واستغلال أكثر الكائنات براءة وضعفاً. إن ضحايا تجارة الجنس يرون النزر اليسير من الحياة قبل أن يروا أسوأ ما فيها-- وحشية مخفية وخوفاً متوحداً. ويتعين على الذين يجعلون من هؤلاء الأبرياء ضحايا مقابل ربح مادي أن يعاقبوا بشدة. إن الذين يدعمون هذه الصناعة يُحطون من قدر أنفسهم، ويعمقون مأساة الغير. والحكومات التي تتسامح مع هذه التجارة إنما تسمح بانتشار نوع من العبودية.

لقد ظهرت هذه المشكلة في بلادي، ونحن نعمل لوضع حد لها. إن قانون "الحماية" الذي صادقتُ عليه هذا العام يعتبر قيام أي شخص بدخول الولايات المتحدة أو أي مواطن يسافر إلى الخارج من أجل سياحة جنس الأطفال، عملية إجرامية. وتحقق وزارة العدل مع قائمين على سياحة الجنس وشركاتهم الذين قد يواجهون حكماً يصل إلى ثلاثين عاماً من السجن. وبموجب قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، فإن الولايات المتحدة تستخدم عقوبات ضد حكومات لمنع الاتجار بالبشر.

يحتاج ضحايا هذه التجارة إلى مساعدة أعضاء منظمة الأمم المتحدة. و يبدأ ذلك بوضع معايير واضحة وعقوبات حقيقية وفقاً لقانون كل دولة. واليوم تجعل بعض الدول استغلال الأطفال جنسياً في الخارج جريمة. إن مثل هذا السلوك ينبغي أن يعتبر جريمة في كل الدول. وينبغي على الحكومات أن تُبلغ المسافرين بالأذى الذي تسببه هذه التجارة وبالعقوبات التي قد تُفرض على مرتكبيها. وتتعهد الحكومة الأميركية بمنح خمسين مليون دولار لدعم العمل الحسن للمنظمات التي تقوم بإنقاذ النساء والأطفال من الاستغلال وتوفير لهم الملجأ والرعاية الصحية والأمل بحياة جديدة. وإنني أدعو حكومات أخرى لفعل ما يلزم من جانبها.

يتعين علينا أن نظهر عزمًا جدياً لمكافحة شر قديم. وبعد قرنين من إلغاء تجارة العبودية عبر

الأطلسي، وبعد أكثر من قرن من انتهاء العبودية رسمياً في آخر معاقليها، يتعين علينا عدم السماح للاتجار بالبشر أن يزدهر في وقتنا الحالي، مهما كان الهدف.

الاتجار بالبشر يؤدي للتفكك الاجتماعي. يجعل فقدان شبكات الدعم العائلي والاجتماعي ضحية عملية الاتجار بالبشر أكثر ضعفاً وقابلية للانصياع لتهديدات التجار وطلباتهم، ويساهم بطرق عدة في تدمير البنى الاجتماعية. ينزع الاتجار بالبشر الأطفال من أهاليهم وأقاربهم، ويمنعهم من النمو الطبيعي والأخلاقي. يُعيق الاتجار بالبشر انتقال القيم الثقافية والعلم من الأهل إلى الطفل ومن جيل إلى آخر، ما يؤدي إلى إضعاف عمود رئيسي من أعمدة المجتمع. إن الأرباح الناجمة عن عملية الاتجار بالبشر عادة ما تسمح لأن تتجذر الممارسة في مجتمع معين ليصبح فيما بعد مصدراً جاهزاً لتوفير الضحايا. إن خطر أن يصبح المرء ضحية الاتجار به أن يؤدي ذلك إلى اختباء الجماعات الضعيفة مثل النساء والأطفال، مع ما ينجم عنه من حرمانهم من التعليم أو من البنية العائلية. الحرمان من التعليم يقلل من فرص الضحايا الاقتصادية في المستقبل ويزيد من قابلية تعرضهم للاتجار بهم مستقبلاً. إن الضحايا الذين يعودون إلى مجتمعاتهم يجدون أنفسهم موصومين بالعار ومنبوذين، الأمر الذي يتطلب توفير خدمات اجتماعية متواصلة لهم. ومن الأرجح أن ينغمسوا في تعاطي المخدرات وممارسة أنشطة إجرامية.



الاتجار بالبشر يدعم الجريمة المنظمة. تمول الأرباح الناجمة عن الاتجار بالبشر نشاطات إجرامية أخرى. وفقاً للأمم المتحدة، يعتبر الاتجار بالبشر ثالث أكبر المشاريع الإجرامية في العالم، حيث تقدر وارداته السنوية بحوالي 9.5 مليار دولار أميركي حسب وكالات الاستخبارات الأميركية. كما أنه يعتبر أحد أكثر المشاريع الإجرامية ربحاً ويتصل بشكل وثيق بعملية غسل الأموال، وتهريب المخدرات، وتزوير الوثائق، وتهريب البشر. كما أن له روابط موثقة بالإرهاب. وحيثما تزدهر الجريمة المنظمة، تضعف الحكومة وقدرتها على تطبيق القانون.

الاتجار بالبشر يحرم الدول من القوى البشرية. يؤثر الاتجار بالبشر سلباً على أسواق العمل، ما يؤدي إلى خسارة غير قابلة للاسترجاع في الموارد البشرية. وتشمل بعض آثار الاتجار بالبشر أجوراً ضئيلة، وعدد أقل من الأفراد المتبقين للعناية بالعدد المتزايد من المسنين، إضافة إلى وجود جيل قليل التعليم. وتؤدي هذه الآثار أيضاً إلى فقدان القدرة على الإنتاج وكسب العيش مستقبلاً. كما أن إجبار الأطفال على العمل من عشر إلى ثماني عشرة ساعة يومياً يؤدي إلى حرمانهم من التعليم ويعزز دائرة الفقر والامية، الأمر الذي يعرقل التنمية الوطنية.

تمت مراجعة قصة هذه الضحية في 20 يونيو/حزيران 2004، (كما أُدمت إلى الكونغرس).

جاءت نوا من مجتمع فقير في إحدى قرى تايلاند. عندما كانت في الخامسة عشرة من العمر حاولت الهرب من الاغتصاب والأذى الجنسي لدى العائلة التي ترعاها، عثرت على وكيل توظيف للعمالة الأجنبية في بانكوك يعلن عن وظائف للعمل كنادلات بأجر جيد في اليابان. سافرت إلى اليابان لتكتشف بعدها أنها دخلت اليابان بموجب تأشيرة سياحية على هوية مزورة لدى وصولها إلى اليابان.

تم أخذها إلى حانة للكاريوكي حيث قام صاحب الحانة باغتصابها، وأجبرها على إجراء فحص للدم، ثم اشتراها. وذكرت أنها شعرت "وكأنها قطعة من اللحم تجري معاينتها". وقالت لها السيدة صاحبة الماخور بأنه يتعين عليها أن تسدد ديناً مقداره أكثر من عشرة آلاف دولار أميركي لتغطية نفقات سفرها. كما تم تحذيرها من أن الفتيات اللاتي حاولن الهرب تم إرجاعهن من قبل المافيا اليابانية وقد ضربن ضرباً مبرحاً، وأن قيمة ديونهن قد تضاعفت. وكانت الطريقة الوحيدة لتسديد الدين هي مقابلة أكبر عدد من الزبائن بأقصى سرعة ممكنة. يقوم بعض الزبائن بضرب الفتيات بالعصي وبالأحزمة وبالسلاسل إلى أن ينزفن. وإذا عادت الضحية باكية، تقوم صاحبة الدار بضربها مجدداً وتقول لها بأنها لا شك استقرت الزبون. وعادة ما تستخدم العاهرات المخدرات قبل ممارسة الجنس "لكي لا يشعرن بالكثير من الألم". ولأن معظم الزبائن يرفضون ارتداء الواقي الذكري، يتم إعطاء الضحايا حبوب منع الحمل، كما يتم الانتهاء من أي حمل عن طريق الإجهاض محلياً. أما الضحايا اللواتي يتمكن من تسديد دينهن ويعملن بشكل مستقل، غالباً ما تعتقلهن قوات الشرطة ويتم تعريضهن وسجنهن واغتصابهن قبل ترحيلهن. وتمكنت نوا في النهاية من الهرب بمساعدة منظمة يابانية غير حكومية.

سوء استخدام التأشيرة "الفنية" أو تأشيرة "ممارسة الأعمال الترفيهية"

يتم الحصول في العديد من الدول على تأشيرة فنية أو لممارسة أعمال ترفيهية، وذلك لتسهيل حركة الاتجار بالبشر واستغلال ضحاياه. ويتم منح آلاف النسوة هذه التأشيرة المؤقتة بهدف الحصول على عمل قانوني في مجالات الترفيه أو الضيافة. وعادة ما يتم منح مثل هذه التأشيريات لدى تقديم عقد عمل أو عرض بالعمل في ملهى من صاحبه، وإثبات بالموارد المالية، و/أو نتائج فحص طبي. وغالباً ما تلعب وكالات التوظيف المرخص لها بموجب قوانين الدولة الأصلية وتلك التي تتوجه إليها الضحية، دوراً رئيسياً في خداع هؤلاء النسوة وتطويعهن للعمل. ولدى وصول الضحايا إلى الدول التي يقصدن، يتم تجريدهن من وثائق وجوازات سفرهن، ويتم إجبارهن على أوضاع يجري فيها استغلالهن جنسياً أو إجبارهن على الأشغال الشاقة. وإذا تجاوزت إقامة الضحية مدة التأشيرة أو أخلت بأحد بنودها، يتم إجبارها على الطاعة من قبل الذين يستغلونها مع التهديد بالإبلاغ عنها لسلطات الهجرة.

يتعين على حكومات الدول التي تُصدر مثل هذه التأشيريات بأعداد كبيرة، ونذكر (على سبيل المثال لا الحصر) سويسرا وسلوفانيا وقيرص واليابان، الإقرار بأن المتاجرين بالبشر يستغلون هذه الآلية استغلالاً كبيراً. فعلى سبيل المثال، ذكرت تقارير أن اليابان أصدرت العام 2003 نحو 55,000 تأشيرة أعمال ترفيهية لنساء من الفلبين يشتهه بأن العديد منهن أصبحن ضحايا الاتجار بهن. ويتعين على السلطات أن تدقق في شروط منح هذا النوع من التأشيريات وأن تطبق إجراءات رقابة خاصة على مقدمي الطلبات المتكررة ومن يكفلونها. وينبغي إجراء حملات توعية في البلدان الأصلية لتثبيته طالبات تأشيرة الأعمال الترفيهية من الخدع التي يلجأ إليها المتاجرون بالبشر لاغراء النساء على استغلالهن في العمل وإجبارهن على الدعارة.

كيف يدعم البغاء الاتجار بالبشر

يؤكد الأكاديميون المعروفون، والمنظمات غير الحكومية، والبحث العلمي، بأن هناك علاقة مباشرة بين البغاء والاتجار بالبشر. وفي الواقع فإن البغاء وما يتعلق به من نشاطات، مثل القوادة والإغراء ورعاية المواخير والإنفاق عليها، تساهم في الاتجار بالبشر كونها توفر واجهة يعمل خلفها القائمون على هذه التجارة لغرض الاستغلال الجنسي. وقد أظهرت دراسة أجرتها الحكومة السويدية بأن الكثير من الأرباح التي تُجنى من تجارة البغاء الدولية تذهب مباشرة إلى جيوب المتاجرين بالبشر. وتقدر منظمة الهجرة الدولية بأنه يتم بيع حوالي خمسمائة ألف امرأة كل عام إلى أسواق البغاء المحلية في أوروبا.

وتشكل النساء من مجمل الـ600 ألف إلى 800 ألف شخص يتم الإتجار بهم سنوياً، عبر الحدود الدولية نسبة 70 بالمئة فيما يشكل الأطفال نسبة 50 بالمئة. وتقع غالبية هؤلاء النساء والفتيات فريسة لتجارة الجنس.

قصة تانيا: أفتعتني صديقتي أن أجد عملاً في مصر. وسافرنا معاً من شيزينو إلى موسكو حيث استقلت طائرة إلى مصر. ولدى وصولي إلى المطار في مصر، تم إلحاقني برجل لكي أستطيع عبور منطقة ختم الجوازات والجمارك. كان هناك أناس ينتظرونني، أخذوني إلى فندق من فئة الخمس نجوم. سلمت جواز سفري إلى موظف الاستقبال في الفندق، ولم أره بعدها. وضعوني في سيارة ودامت رحلتنا فترة طويلة. وصلنا إلى منطقة البدو (في صحراء سيناء)، وأخذنا هؤلاء البدو عبر الصحراء. وفي وقت ما، سمعت صوت إطلاق نار، واعتقد أنهم قتلوا فتاة. قد يقتلونك أو يضرّبونك إذا لم يعجبهم سلوكك. كان علينا أن نمشي لساعات طوال في الصحراء، حيث توجد ألغام أرضية. وكانوا يشيرون إلى مواقع الألغام في الرمال. لم نكن نأكل الكثير حتى أنني خسرت لدى وصولي إسرائيل نحو عشرة كيلو غرامات من وزني. ولدى تجاوزنا الصحراء، تم أخذنا إلى فندق في بلدة في إسرائيل حيث رتب البدو أمر بيعنا. كان برفقتي الكثير من الفتيات، وجميع الفتيات المتوجهات إلى إسرائيل، يسلكن الطريق ذاته ويعشن الوضع نفسه.

نسرین فتاة من طاجكستان وكانت تعمل في موسكو. وطلب منها مرؤوسها أن تصبح عشيقته واعدأ إياها بالمال والمنزل والسيارة والحياة الأفضل. وافقت نسرین على هذا التدبير. وفي أحد الأيام عرض عليها أحد ضيوف عشيقها فرصة العمل في تركيا. ألح عليها رئيسها لقبول العرض. وخُذت نسرین وتم الاتجار بها إلى إسرائيل للعمل في البغاء الإجباري. وبمساعدة صحفي متعاطف، تمكنت نسرین من الهرب والعودة إلى بلادها.

الاتجار بالبشر يُتلف الصحة العامة. لطالما يواجه ضحايا الاتجار بالبشر أوضاعاً وحشية تؤدي إلى صدمة جسدية وجنسية ونفسية. وعادة ما يؤدي الإكبار على البغاء إلى إصابة الضحايا بأمراض

جنسية وبالالتهابات في الحوض وبفيروس نقص المناعة -الإيدز. وتتمثل الأعراض النفسية العامة التي تصيب الضحايا بالقلق والأرق والاكتئاب والإجهاد والاضطراب النفسي. كما تساهم ظروف المعيشة المكتظة وغياب النظافة الصحية وسوء التغذية في انتشار الأمراض كالجرب والسل وغيرها من الأمراض المعدية. ويعاني الأطفال من مشاكل في النمو والوعي ما يؤدي إلى نتائج نفسية وعصبية معقدة من الحرمان والصدمات.



This Vietnamese woman was sentenced to 15 years for sex trafficking of underage girls in Cambodia.

صورة:

هذه المرأة الفيتنامية حكم عليها بالسجن خمسة عشر عاماً
بتهمة الاتجار بالفتيات القاصرات في كمبوديا.



Women rescued in brothels in Indian cities line up to identify an alleged trafficker at a shelter in Nepal.

صورة:

نساء جرى إنقاذهن من مواخير في الهند يقفن صفاً في ملجأ
في نيبال للتعرف على شخص يقال انه يتاجر بالبشر

يتحمل الأطفال عادة إساءات أكثر شناعة بسبب سهولة السيطرة عليهم وإجبارهم على العمل في الخدمة المنزلية، وفي النزاعات المسلحة، وغيرها من أشكال العمل الخطرة. وقد يخضع الأطفال إلى استغلال متتال، فعلى سبيل المثال يتم بيعهم عدة مرات، كما انهم قد يخضعون إلى عدة صنوف من الإيذاء الجسدي والجنسي والعقلي. ويؤدي هذا الأذى إلى تعقيد عملية إعادة تأهيلهم نفسياً وجسدياً ويعرض عملية إعادة دمجهم للخطر.

الاتجار بالبشر يفسد سلطة الحكومة. تكافح العديد من الحكومات لممارسة سيطرة على أراضيها الوطنية، وخاصة حيث يسود الفساد. تؤدي النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والصراعات السياسية والعرقية في اغلب الأحيان، إلى تشريد نسبة كبيرة من الأشخاص داخلياً. وتؤدي عمليات الاتجار بالبشر كذلك إلى التقليل من شأن جهود الحكومات في بسط سيطرتها، مما يسفر عن تهديد أمن السكان الأكثر ضعفاً. ولا تستطيع العديد من الحكومات توفير الحماية للنساء والأطفال الذين يتم اختطافهم من منازلهم ومدارسهم أو من مخيمات اللاجئين. كما تعرقل الرشاوي التي يدفعها الذين يتاجرون بالبشر قدرة الحكومة على مكافحة الفساد ضمن سلطات تطبيق القانون والهجرة والقضاء.

الاتجار بالبشر يفرض تكاليف اقتصادية باهظة. إن هناك فوائد اقتصادية جمة يتم اكتسابها من القضاء على الاتجار بالبشر. وقد انتهت منظمة العمل الدولية مؤخراً من دراسة حول تكاليف ومنافع القضاء على أسوأ أنواع عمالة الأطفال والتي يشمل تعريفها الاتجار بالأطفال. وخلصت المنظمة إلى أن الفوائد الاقتصادية التي تجنى من القضاء على أسوأ أشكال الاتجار بالأطفال كبيرة للغاية (عشرات المليارات من الدولارات كل عام) بسبب القدرة الإنتاجية لجيل المستقبل من العمال الذين سيستفيدون من زيادة التعليم وتحسين الصحة العامة. وعادة ما تعكس النتائج الانسانية والاجتماعية الناجمة عن الاتجار صور أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

حقائق حول تجنيد الأطفال

يُعتبر تجنيد الأطفال شكلاً فريداً وحاداً من أشكال الاتجار بالبشر. وقد تم تجنيد عشرات الآلاف من الأطفال تحت سن الثامنة عشر للمشاركة في نزاعات مسلحة والعمل في جيوش نظامية، وميليشيات مسلحة، وجماعات متمردة. وبينما يُختطف بعض الأطفال لإجبارهم على العمل، يجند آخرون نتيجة تهديدهم أو عن طريق تقديم رشاوى، أو وعود كاذبة بالتعويض.

ويأمل الأطفال في العديد من الحالات في الحصول على مأكلاً، وملبس، ومأوى، إلا أن قرار طفل الانضمام إلى جماعة مسلحة لا يجوز اعتباره قراراً حراً. إن الأطفال الذين يتورطون في النزاعات المسلحة يبحثون بانسين عن وسائل للبقاء. ولكون الأطفال غير ناضجين عاطفياً وجسدياً، فإنهم يُستغلون بسهولة ويُجبرون على العنف. إن العديد من الجنود الصغار يُكرهون على شرب الخمر واستخدام المخدرات لجعلهم يتحملون العنف ولتعزيز أدائهم.



يفتقد الأطفال الذين يتم تجنيدهم في الغالب إلى التدريب المناسب، ويعاملون بقسوة، ويتم دفعهم إلى ساحات المعركة بسرعة. وقد يتم إرسال الأولاد والبنات إلى ارض المعركة أو تلك المزروعة بالألغام قبل إرسال القوات النظامية. ويُستخدم بعض الأطفال لشن هجمات انتحارية، أو لإجبارهم على ارتكاب أعمال وحشية ضد عائلاتهم ومجتمعاتهم. ويُجبر غيرهم، بمن فيهم نحو خمسة عشر ألف طفل متورطين في نزاعات ليبيريا الأخيرة، على العمل كحمالين، وطباخين، وحراس، وخدم، وسعاة، أو جواسيس. ويتعرض الكثير من الأطفال المجندين، وخاصة البنات، للأذى الجنسي، ويواجهون خطر الإصابة بالأمراض الجنسية المعدية وبحالات الحمل غير المرغوب بها.

إن الجنود من الأطفال يقتلون ويجرحون بنسب تفوق النسبة التي يقتل بها رفاقهم الأكبر عمراً. وعادة ما تضع جماعات مسلحة "علامة" على وجوه مجنديها من الأطفال، أو صدورهم، بواسطة سكين أو قطعة زجاج. ويعاني الناجون من صدمات متعددة وأثر نفسي نتيجة العنف والوحشية التي مروا بها. كما أن نموهم كأشخاص، غالباً ما يصاب بأذى لا يمكن تصحيحه. وغالباً ما ترفض عائلات الأطفال الذين جنّدوا في السابق ومجتمعاتهم عودتهم إليها، بسبب العنف الذي مارسه هؤلاء أو جماعتهم ضد مجتمعاتهم.

يعتبر استخدام الأطفال لخوض حرب ضد الكبار ظاهرة عالمية. وتعتبر المشكلة خطيرة بشكل أكبر في إفريقيا وآسيا، إلا أن الجماعات المسلحة في أميركا وآسيا الأوروبية والشرق الأوسط تستخدم الأطفال أيضاً. وهناك فشل في الإرادة السياسية في العديد من الدول لفرض قوانين والتزامات دولية تمنع تجنيد الأطفال وتقيده. يتعين على كل الدول العمل مع المنظمات الدولية وغير الحكومية لتبني إجراءات عاجلة لنزع سلاح الجنود من الأطفال، وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم.

ما هو الفرق بين الاتجار بالبشر وتهريبهم؟

إن التفرقة بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، مُربكة. ويجعل هذا الإرباك، الحصول على معلومات دقيقة، أمراً صعباً وخاصة من الدول التي يعبر من خلالها المهجرون أو المهربون. يشمل الاتجار بالبشر، غالباً وليس دائماً، تهريب الضحايا؛ فالضحية قد توافق مبدئياً على نقلها داخل حدود الدولة أو عبرها إلى دول أخرى. ويتطلب التمييز بين النشاطين توفر معلومات مفصلة حول ظروف الضحية النهائية.

يُنظر إلى التهريب، عموماً، على أنه جلب الأشخاص ونقلهم إلى دولة أخرى بطريقة غير قانونية بهدف الربح. إلا أن تسهيل دخول الأشخاص إلى دولة أو المرور من خلالها بطريقة غير قانونية، لا يعتبر اتجاراً بالبشر، رغم أن تنفيذه يتم غالباً في ظروف خطيرة أو مهينة. يستلزم تهريب البشر، أحياناً، موافقة المهاجرين على القيام بذلك النشاط. بينما لا يتضمن الاتجار بالبشر موافقة الضحايا، أو إذا تم الحصول على موافقتهم في البداية، فإن تصرفات التجار المؤذية والقسرية والمخادعة، تؤدي إلى إلغاء تلك الموافقة. وغالباً ما يجهل ضحايا الاتجار بالبشر أنهم سيُجبرون على العمل في البغاء أو سيستغلون في أعمال مختلفة. ولذلك من الممكن أن يتحول تهريب البشر ليُدخل ضمن مفهوم الاتجار بهم. إن العنصر الرئيسي الذي يميز الاتجار بالبشر عن تهريبهم هو وجود عنصر الخداع، القوة، أو الإكراه.

وبعكس التهريب، فإن الاتجار بالبشر قد يحدث داخل حدود الدولة أو خارجها. ولا ينص قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر الأميركي على ضرورة نقل الضحايا من منطقة إلى أخرى واستغلالهم، لاعتبار ذلك نوعاً حاداً من أنواع الاتجار بهم. بل يكفي تجنيد، وإيواء، وتزويد، وتوفير الضحايا من أجل القيام بعمل أو خدمات عن طريق القوة، والإكراه، أو الخداع بهدف إخضاعهم لخدمة إجبارية، أو لأعمال السخرة، أو لضممان الدين، أو للعبودية.

كيف يعمل تجار البشر؟

ينظر تجار العبيد إلى ضحاياهم المستضعفين وكأنهم فرائس. وعادة ما يستهدفون الأطفال والنساء والشابات، ويمارسون خدعاً خلاقاً وقاسية من أجل خداع وإكراه الضحايا المحتملين وكسب ثقتهم. وتشمل الحيل التي يستخدمونها، الوعد بالزواج، أو التوظيف، أو إيجاد فرص تعليمية، أو توفير حياة أفضل.

ففي الهند مثلاً قد يعرض المتاجر بالبشر نفسه، تاجراً ناجحاً على عائلة إحدى الفتيات، ويقنع والديها بأنه عريس مناسب. وبعد الزواج يتم إيذاء الفتاة جنسياً وبيعها للعمل في البغاء. وقد تزوج بعض الرجال أكثر من اثنتي عشر امرأة من قرى مختلفة باستخدام هذا الأسلوب.

في اوغندا، يجوب متمردو جيش مقاومة اللورد المناطق الريفية في الليل ويختطفون الاطفال من القرى لكي يتم تجنيدهم او استعبادهم جنسيا. في شرق آسيا، قد يزور الذين يتاجرون بالبشر، مدنا مثل بانكوك او بينوم بينه، ويصادقون فتاة في احد الفنادق، أو المطاعم، أو المتاجر ويعرضون عليها أخذها الى دولة أخرى "لقضاء اجازة." ولدى وصولها يؤخذ جواز سفرها وتسلم الى ماخور ويتم تلقينها بطريقة وحشية، بحياة العبودية الجنسية التي بدأت لتوها.



A group of school children commute to school in a specially-protected van in Bangladesh. Parents have stepped up their vigilance against kidnapping in a poor community where trafficking in humans is not uncommon.

صورة:

مجموعة من تلاميذ مدارس في بنغلاديش يتم نقلهم في حافلات محصنة. وصعد الأهالي احترازا، بسبب خطف الأطفال في المجتمعات الفقيرة حيث تنتشر عملية الاتجار بالأطفال.

فتاة أوكرانية تبلغ السادسة عشر من العمر، تلتقي بشاب في حفل راقص يعرض عليها العمل في ألمانيا كمرمضة. يتم تهريبها ليلاً عبر الحدود وتسليمها إلى ماخور وإجبارها على العمل كعاهرة. ومن الممكن إغراء فتاة ريفية من إندونيسيا للعمل كخادمة في دولة مجاورة مقابل وعد بتقديم راتب معين إلا انه لا يُنفذ حسب الوعد. ومن الممكن إغراء فتاة ريفية من جنوبي الصين للسفر إلى ماليزيا للاستفادة من اقتصاد حيوي، إلا أنها تُجبر على تقديم خدمة جنسية. أو أن يوافق شاب قروي من فيتنام على السفر إلى جزيرة في المحيط الهادئ بهدف العثور على فرصة اقتصادية، ليجد نفسه بعد مصادرة جواز سفره، يعمل في مصنع مقابل اجر زهيد لا يكفيه تغطية مصاريف سفره. وعادة ما يتم استغلال صغار السن والمغلوب على أمرهم بطريقة وحشية.

عاشت بوبا في قرية ريفية وتزوجت وهي في السابعة عشر من العمر. أخذها زوجها مباشرة إلى فندق في قرية أخرى وتركها. واكتشفت بوبا أن الفندق عبارة عن ماخور وحاولت الهرب، إلا أنها احتجزت بالقوة وقيل لها بأنه يتعين عليها دفع الثمن الذي دفعه صاحب الفندق عليها. وتزايد الدين المترتب على بوبا جراء الغذاء والملبس والحاجات الأخرى. وحين أصابها مرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز المدمر، تم إلقاؤها في الشارع حيث وجدت طريقها في النهاية إلى ملجأ تديره منظمة غير حكومية في بنوم بنه. وما زالت هناك منذ عامين، ولا يُعرف كم بقي لبوبا من الحياة.

ما هي أسباب الاتجار بالبشر؟

هناك عدة أسباب للاتجار بالبشر. وهذه الأسباب في مجملها معقدة وأحياناً تعزز بعضها البعض. وبالنظر إلى الاتجار بالبشر باعتباره سوقاً عالمياً، فإن الضحايا يمثلون العرض، بينما يمثل أرباب العمل السيئون ومستغلو الجنس، الطلب. تشجع عدة عناصر على الطلب على الضحايا بما في ذلك الفقر، وجاذبية الحصول على مستوى معيشي افضل في مكان آخر، البنية الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة، قلة فرص العمل، الجريمة المنظمة، العنف ضد الأطفال والنساء، التمييز ضد النساء، الفساد الحكومي، عدم الاستقرار

السياسي، النزاعات المسلحة، والتقاليد والعادات الثقافية مثل تقاليد العبودية. وفي بعض المجتمعات فان عادة الرعاية، تسمح للطفل الثالث أو الرابع أن يُرسل إلى العمل والعيش في مركز حضاري مع أحد أفراد عائلته الممتدة (وعادة ما يكون "العم") في مقابل الوعد بالتعليم والتعريف بأسس التجارة. يستغل المتاجرون بالبشر هذه العادة، ويعرضون أنفسهم بأنهم وكلاء توظيف، ويحثون الأهل على فراق الطفل، ومن ثم يتاجرون به ليعمل في البغاء والخدمة المنزلية أو في مشاريع تجارية. وفي النهاية إذا استلم الأهل شيئاً من اجر ابنهم فانه يكون قليلاً، بينما يبقى الطفل محروماً من التعليم ومن التدريب وبعيداً عن عائلته ولا تتحقق آماله الخاصة بالفرص الاقتصادية الأفضل مطلقاً.

في المقابل، تتضمن العوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب على الاتجار بالبشر، تجارة الجنس وازدياد الطلب على العمالة القابلة للاستغلال. لقد أصبحت سياحة الأطفال الجنسية وأدب الأطفال الإباحي، تجارة عالمية تسهلها وسائل تكنولوجية بما في ذلك الإنترنت التي توسع الخيارات المتاحة للمستهلكين، وتسمح بعقد صفقات مباشرة، بطريقة تكاد تكون غير قابلة للكشف. كما يشجع الطلب العالمي على العمالة غير القانونية والرخيصة والمستضعفة، الاتجار بالبشر كذلك. فعلى سبيل المثال إن الطلب على الخدم في المنازل في دول شرق آسيا المزدهرة، يُعتبر الأكبر وغالباً ما يتم استغلال الضحايا أو استعبادهم بالأشغال الشاقة.



A victim of child trafficking breaks into tears upon arriving at Manila's port from the central Philippines. Youngsters continue to be recruited for child labor and abused because their parents need money.

صورة:

ضحية عملية الاتجار بالبشر تبكي بعد وصولها إلى ميناء في مانايلا من وسط الفلبين. ويستمر تجنيد صغار السن للعمل والاستغلال، لكون عائلاتهم تحتاج إلى المال.

إن المصدر الجديد من الطلب على النساء الشابات كزوجات وكمحظيات، جاء نتيجة للفجوة الكبيرة بين الجنسين في بلاد مكتظة بالسكان كالهند والصين. ففي الهند تولد هناك الآن 933 أنثى فقط في مقابل كل 1000 ذكر ويعود ذلك إلى مفهوم اعتبار الفتاة مسؤولة اقتصادية في مجتمع تلك الدولة ذات النظام الأبوي. ويستخدم أزواج كثيرون عملية تصوير الأجنة المتوفرة بثمن زهيد، لتحديد جنس الجنين، فإذا كان بنتاً يتم إجهاضها. تظهر المعلومات المستقاة من التعداد السكاني في الهند لعام 2001 التي تم تحليلها عام 2003 أن الفجوة أكبر في الولايات الأكثر رخاءً شمال غرب هاريانا والبنجاب، حيث وصلت الفجوة بين الجنسين إلى أقل من 825 فتاة لكل 1000 من الذكور حديثي الولادة.

ظهرت فجوة مماثلة في أجزاء من الصين، نتيجة لسياسة الحكومة الخاصة بتحديد طفل واحد لكل أسرة، الأمر الذي دفع عدة أسر للتخلص من حالات حمل بعد معرفة جنس الجنين بأنه فتاة. ويتم في الغالب الاتجار بنساء من كوريا الشمالية وفيتنام، ونقلهن إلى جنوبي الصين حيث يجبرن على الزواج وعلى العمل في البغاء. لقد وجدت هذه الفجوة بين المواليد من الذكور والإناث لعدة عقود، مما أدى إلى نقص في عدد العرائس في كل من الهند والصين.

إنقاذ الضحايا

يظهر هذا التقرير أن عدد ضحايا عملية الاتجار بالبشر عالمياً هائل. ويتم التعرف على العديد من الضحايا من خلال العمل الجيد الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية، التي تحقق في مواقع الاتجار بالبشر مثل المواخير، ومحلات العمل الشاق، ومخيمات تجنيد الأطفال.

إن ضرورة إنقاذ الضحايا بسرعة أمر ضروري، إلا أن إنقاذهم لا يعني بالضرورة إنهاء معاناتهم. وتفتقر بعض الدول إلى منشآت حماية مناسبة، ويتم وضع الضحايا بما فيهم الأطفال في السجون مما يؤدي إلى زيادة معاناتهم. وفي بلدان أخرى يتم ترحيل الضحايا الأجانب الذين لا يملكون وثائق سفر على وجه السرعة، دون الالتفات إلى صحتهم أو سلامتهم. وفي مثل هذه الحالات يتم إعادة الاتجار بهم ما يؤدي إلى زيادة معاناتهم نتيجة تفاقم الديون وزيادة الأذى.

تمثل معاناة الضحايا النفسية والجسدية الناجمة عن الاستغلال الجنسي، واستعباد الأشغال الشاقة، وتجنيد الأطفال الإجباري، تحديات طويلة الأمد أمام السلطات الحكومية. ويتطلب إعادة تأهيل الضحايا ودمجهم بشكل ناجح في مجتمعاتهم الأصلية، توفير النصح والمأوى والرعاية الصحية والتدريب المهني.

ويعتبر تقديم الرعاية وإعادة تأهيل الضحايا لأمد طويل تحدياً، كما هو حال إنقاذهم، وهو الأمر الذي يحتاج إلى تخطيط وتوفير مصادر وفيرة. هناك حاجة لتوفير خدمات شاملة لضمان معاملة الضحايا باحترام، وتوفير فرص حيوية لبناء حياة جديدة. وينبغي ألا يُنظر إلى قلة وجود منشآت متطورة لحماية الضحايا، ذريعة لعدم إنقاذهم من عبوديتهم.

العبودية القسرية

إن أحد أشكال الاتجار بالبشر الحادة الذي تصعب معرفته، هو العبودية القسرية (انظر إلى الصندوق لقراءة التعريف القانوني). إن العديد من المهاجرين لأسباب اقتصادية ممن يتركون بيوتهم في مجتمعات نامية ويسافرون مسافات بعيدة أو قريبة إلى المراكز الحضرية من أجل العمل، يصبحون عرضة لأوضاع العبودية القسرية. إن معظم المهاجرين لأسباب اقتصادية ممن يمتلكون مهارات ضئيلة، ويعملون في أعمال البناء والخدمة المنزلية، يجدون أوضاع عمل لا استغلال فيها، تعود بالنفع عليهم وعلى عائلاتهم.



غير أن بعض المهاجرين لأسباب اقتصادية، يعانون أذى من أرباب أعمالهم. ومن الممكن أن يكون الأذى لفظياً أو جسدياً من قبل رب العمل، ما يؤدي أحياناً إلى خرق عقد العمل الذي يحكم العلاقة بين الاثنين والذي قد يتخذ شكل تأخير الأجور أو عدم منح عطلة للراحة من العمل. وتجد مجموعة صغيرة نفسها أحياناً أنه يتم استغلالها لدرجة اعتبار أنفسهم محتجزون.

إذا متى يتحول العمل الذي يمارس فيه الاستغلال والأذى إلى عبودية قسرية؟ إن الإجابة على هذا السؤال موجودة في القانون، قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر. عندما يضطر رب العمل إلى استخدام أذى لفظي أو جسدي أو التهديد أو غير ذلك من أشكال الإساءة لإبقاء العامل في خدمته، فإن ذلك يعتبر عبودية قسرية. إذا كان رب العمل سبباً في اعتقاد العامل أنه/أنها لا يمكنه الخلاص من ذلك الوضع العملي دون التعرض للإساءة والاحتجاز، فإن ذلك يعتبر عبودية قسرية. احتجاز العامل في مكان عمله، ليس ضرورياً لاعتبار أنه يقاسي من عبودية إجبارية، طالما أن أعمال رب العمل وتهديداته تتسبب في ذلك. يُعتبر احتجاز رب العمل لجواز سفر العامل أو تصريح عمله أو هويته الشخصية شكلاً من التقييد الجسدي، يدعم وجود نوع من العبودية القسرية. ولهذا السبب جرت العديد من الحكومات مسالة احتجاز جواز سفر العمال الأجانب باعتباره الأداة الرئيسية التي تضمن حرية حركتهم.

يقع على عاتق رب العمل والسلطات الحكومية، التأكد من أن العمال يتمتعون بحرية التوقف عن الذهاب إلى بيئة تمارس فيها أشكال الأذى، ومنحهم الحق في محاكمة عادلة نتيجة أي أذى محتمل أو حقيقي لحق بهم ناتج عن أوضاع العمل.

ما هي الاستراتيجيات التي تعتبر فعالة في محاربة الاتجار بالبشر؟

يتعين على الاستراتيجيات الفعالة في مكافحة الاتجار بالبشر، أن تستهدف ثلاثة جوانب فيها: جانب العرض، وجانب التجار، وجانب الطلب.

فيما يتعلق بالعرض، يتعين معالجة الظروف التي تؤدي إلى انتشار الاتجار بالبشر من خلال برامج تهدف إلى توعية المجتمعات لأخطار الاتجار بالبشر، وتحسين ظروف التعليم ونظام المدارس،

وخلق فرص عمل، والترويج للمساواة في الحقوق، وتنقيف المجتمعات المستهدفة بحقوقها القانونية وخلق فرص حياة أوسع وفضل.

وفيما يتعلق بتجار البشر، يجب على برامج تطبيق القانون أن تعرف طرق الاتجار بالبشر ومنعها، توضيح المصطلحات القانونية، وتنسيق مسؤوليات سلطات تنفيذ القانون، استمرار محاكمة المتاجرين بالبشر ومن يقدم المساعدة لهم ويحرضهم. ومكافحة الفساد العام الذي يسهل هذه التجارة ويستفيد منها متجاهلاً حكم القانون.

فيما يتعلق بالطلب يجب التعرف على الذين يستغلون ضحايا الاتجار بالبشر وملاحقتهم وتقديمهم للعدالة. ويجب نشر أسماء الذين يستخدمون عمالة مجبرة أو يستغلون ضحايا الاتجار بالبشر لأغراض جنسية وإلحاق الخزي بهم. يجب تنظيم حملات لزيادة الوعي في البلد المقصود من أجل جعل الاتجار بالبشر صعباً، لكي يتم تجاهله أو إخفائه. يجب إزالة الأشخاص من أوضاع عمل تشابه العبودية، وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم ومع عائلاتهم.

يجب تنسيق برامج مكافحة الاتجار بالبشر محلياً وإقليمياً ودولياً. تتمكن الحكومات من خلال جلب انتباه الشعوب إلى المشكلة من زيادة مخصصات مكافحة الاتجار بالبشر، وتحسين فهم المشكلة وتعزيز مقدراتها على تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة هذه التجارة. فان التنسيق والتعاون سواء كان محلياً، أو ثنائياً، أو إقليمياً، سوف يعزز من جهود الدولة ويؤدي إلى تجنيد متطوعين في الحرب ضد هذه التجارة. يجب أن يسود التناغم المعايير الدولية، ويتعين على الدول أن تتعاون بشكل وثيق لمنع المتاجرين بالبشر من الحصول على مأوى قانوني.

يجب تحسين المعرفة الخاصة بالاتجار بالبشر، وتعزيز جهود شبكة منظمات مكافحة هذه التجارة. وينبغي حفز المؤسسات الدينية، والمنظمات غير الحكومية، والمدارس، والجمعيات المحلية، وقادة العشائر على المشاركة في هذه الحرب. ويتطلب تدريب ضحايا الاتجار بالبشر وعائلاتهم على مهارات وفرص اقتصادية بديلة. يجب دراسة استراتيجيات مكافحة الاتجار بالبشر بشكل دوري للتأكد من أنها ما زالت خلاقة وفعالة. وختاماً يجب تدريب المسؤولين في الحكومات على آليات الاتجار بالبشر، ويجب تعقب تدفق هذه التجارة من الناحية الإحصائية، لتسليط الضوء على طبيعة المشكلة وحجمها من أجل فهمها بشكل أفضل.



Although the Government of the U.A.E. has imposed a restriction against the use of trafficked South Asian children as camel jockeys, the practice continues in other Gulf states.

صورة:

على الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد فرضت حظراً على الاتجار بأطفال دول جنوب آسيا لاستخدامهم كخيالة في سباقات الهجن، إلا أن هذه الممارسة ما زالت مستمرة في دول الخليج.

هل إضفاء الصفة القانونية على مهنة البغاء يؤدي إلى القضاء على الاتجار بالبشر؟

تتبنى الحكومة الأميركية موقفاً حازماً ضد مقترحات جعل مهنة البغاء قانونية لأنها تساهم في تجارة العبودية المعاصرة، والبغاء في الأصل مهنة مذلة. عندما تتسامح المجتمعات والسلطات الحكومية مع البغاء، فإن جماعات الجريمة المنظمة تعمل بحرية أكبر للاتجار بالبشر. وحيثما جعلت مهنة البغاء قانونية، فإن قيمة الخدمات الجنسية سوف تشتمل على إيجار الماخور، والفحص الطبي، ورسوم التسجيل. وبسبب هذه التكاليف ازدهر البغاء غير القانوني في المناطق المرخص لها، ذلك أن الزبون يبحث عن سلعة جنسية أرخص ثمناً. يتراوح عدد النساء اللاتي لم يسجلن رسمياً في الدول التي سمحت بالبغاء، بين ثلاثة إلى عشرة أضعاف اللاتي سجلن أسماءهن في سجلات الحكومة. ومعظم هؤلاء النساء أجنبيات، جرى الاتجار بهن وتهريبهن للعمل في مهنة البغاء. ليس هناك أي دليل على أن الدول التي سمحت بالبغاء انخفضت لديها نسب ضحايا الاتجار بالبشر، ويلاحظ العاملون في المنظمات غير الحكومية، أن عدد ضحايا الاتجار يزداد في تلك الدول. وباختصار، فحيث تسمح دول بالبغاء، تنشأ سوق سوداء خاصة بتجارة البشر إذ أن القائمين عليها يريدون زيادة أرباحهم من خلال تجنب التدقيق وتكاليف تنظيم سوق الدعارة الرسمي. لذلك فإن السماح الرسمي لمهنة الدعارة يمنح القائمين على الاتجار بالبشر أفضل غطاء، الأمر الذي يخولهم إضفاء الصفة القانونية على تجارة العبودية الجنسية، ويجعل من الصعب التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر.

تقدير عدد ضحايا الاتجار بالبشر

قدرت الحكومة الأميركية العام الماضي بأنه تمت المتاجرة بحوالي 600,000-800,000 شخص عبر الحدود الدولية في العالم. وكشف محلو هذه المعلومات أن 80% من هؤلاء الضحايا هن من النساء، وأن 70% منهن تمت المتاجرة بهن لأغراض جنسية. يتراوح عدد الأشخاص الذين تمت المتاجرة بهم في الولايات المتحدة ما بين 14,500 إلى 17,500. وتعكس هذه الأرقام الجديدة استخدام منهجية متطورة لقياس تدفق سلع هذه التجارة. تتراوح الأرقام الخاصة بالاتجار بالبشر عبر الدول ما بين مليونين إلى أربعة ملايين شخص.

إن من الصعب تقدير عدد ضحايا الاتجار بالبشر حول العالم. إذ تعتبر هذه العملية مثلها مثل تهريب الأسلحة، نشاطاً سرياً، مما يجعل تحديد أشكالها المختلفة أمراً صعباً للغاية. وفي الغالب تتخذ من عملية تهريب الأجانب أو إساءة استخدام العمالة المهاجرة الأجنبية ستاراً لها. إضافة إلى ذلك فإن المعلومات المتوفرة حول الاتجار بالبشر تختلف من منطقة إلى أخرى. وهناك ندرة ملحوظة في توفر المعلومات، على سبيل المثال، عدد الأشخاص الذين تتم المتاجرة بهم في الشرق الأوسط وعبره. تركز تقديرات الحكومة الأميركية المذكورة في هذا التقرير على الأشخاص الذين تتم المتاجرة بهم عبر الحدود الدولية، وذلك لسهولة تحديد هؤلاء الضحايا مقارنة مع الذين تتم المتاجرة بهم داخل الدول.

تعريف الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر

يعرف قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر الأشكال الحادة منها بأنها:

أ. الاتجار بالبشر لأغراض جنسية حيث يتم فرض ممارسة جنسية مقابل اجر بالقوة، بالخداع وبالإكراه أو أن يكون الشخص الذي اجبر على القيام بذلك النشاط لم يبلغ الثامنة عشر من العمر، أو

ب. تجنيد، إيواء، نقل، توفير، امتلاك البشر من اجل العمل أو الخدمة عن طريق القوة، الخداع والإكراه بهدف الإخضاع لعبودية قسرية وأعمال السخرة وضمنان الدين والرق.

تعريف المصطلحات المستخدمة في الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر:

"الاتجار بالبشر لغايات جنسية": يعني تجنيد، إيواء، نقل، توفير، امتلاك البشر من اجل القيام بنشاطات جنسية مقابل اجر.

"النشاط الجنسي التجاري": يعني القيام بأي نشاط جنسي مقابل قيمة مادية يعطيها الشخص أو يستلمها.

"العبودية القسرية": تشمل الظروف التي يتم الإجبار عليها من خلال:

أ. أي مشروع أو خطة أو نهج يهدف إلى جعل الشخص يعتقد انه إذا لم يتم بتنفيذ نشاط ما، أو استمر بفعله، فانه أو أي شخص آخر، سوف يعاني من أذى خطير وتقييد جسدي، أو

ب. الإيذاء والتهديد بإلحاق الأذى عن طريق اللجوء إلى عملية قانونية.

"ضمنان الدين": يعني الحالة أو الظروف الذي ينشأ نتيجة تعهد المدين بتقديم خدمات شخصية أو قيام أشخاص تحت سيطرته، بأعمال خدمة للدين وضمنان له، إذا أدرت قيمة تلك الخدمات بشكل معقول، وإنما لم تسوى من اجل استهلاك الدين، أو إذا لم يتم تحديد طبيعة تلك الخدمات أو مدتها.

"الإكراه": يعني

أ. التهديد بإلحاق أذى أو تقييد لشخص ما

ب. أي مشروع أو خطة أو منهج يهدف إلى جعل الشخص يعتقد انه إذا فشل في تنفيذ نشاط ما فسيتم إلحاق الأذى به أو تقييده جسدياً، أو

ت. سوء استخدام القانون أو التهديد بإلحاق الأذى عن طريق عملية قانونية.

عن التقرير

يُعتبر تقرير الاتجار بالبشر، الأكثر شمولاً في العالم فيما يتعلق بجهود الحكومات لمكافحة أشكاله الحادة. يغطي التقرير الفترة الممتدة ما بين أبريل نيسان 2003 ومارس آذار 2004.

ماذا يشمل التقرير وماذا أغفل. يشمل تقرير الاتجار بالبشر السنوي تلك الدول التي يتم تحديدها بأنها دول المنشأ، أو دول العبور، أو دول الوجهة النهائية التي يقصدها عدد كبير من ضحايا الأشكال الاتجار بالبشر. وبما أن العبودية قد تكون منتشرة في جميع دول العالم، فإن إغفال أي دولة في التقرير، يكون بسبب عدم وجود معلومات مناسبة حولها. كما يشمل التقرير ملخصاً عن الدول بحسب الإقليم، ويصف طبيعة مشكلة الاتجار بالبشر ونطاقها والأسباب التي ذُكرت لأجلها دولة ما، وجهود الحكومات لمكافحته.



يشمل الملخص تقييماً حول التزام حكومة دولة ما، بالحد الأدنى من معايير مكافحة الاتجار بالبشر وأي مقترحات ذات علاقة، كما يصف جهود الحكومة الخاصة بسن وتطبيق قوانين ضد الاتجار بالبشر، وحماية ضحاياه، والقضاء على الاتجار بالبشر. ويشرح أسس تصنيف الدول إلى أقسام، القسم 1، القسم 2، القسم 2 - قائمة المراقبة الخاصة أو القسم 3.

¹ بموجب الجزء الرابع (ب) من قرار علاقات تايوان " {حيثما} تشير قوانين الولايات المتحدة إلى دول أجنبية، أمم، ولايات، حكومات، أو غيرها من الهيئات المشابهة، فإن مثل هذه المصطلحات تشمل قرار علاقات تايوان، ويتم تطبيق القوانين عليها".



شكلت بعض الدول لجان عمل، ووضعت خطاً لخلق أهداف، وإيجاد علامات تتعلق بجهود مكافحة الاتجار بالبشر، إلا أنه لا يتم احتساب الخطط ولجان العمل بمفردها عند تقدير جهود الدولة. بل يركز التقرير على القرارات الحاسمة التي تتبناها الحكومات لمكافحة الاتجار بالبشر، وإبراز المحاكمات، والإدانات، وعقوبات سجن القائمين على هذه التجارة، والجهود الوقائية.

لا يعطي التقرير وزناً كبيراً لمسودة قوانين، أو لقوانين لم تسن من قبل خطط ولجان العمل، وإنما يتم التركيز على مسودات القوانين في ملخص دولة ما، لتقديمها كمثال على الإجراءات المبدئية التي التزمت بها الحكومات لمكافحة الاتجار بالبشر. ختاماً، لا يركز التقرير على جهود الحكومة التي قد تساهم بطريقة غير مباشرة في التقليل من عملية الاتجار بالبشر، مثل برامج التعليم، ودعم المشاريع الاقتصادية، أو البرامج التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين على الرغم من كونها جهوداً مجزية.

ما هو المختلف في تقرير هذا العام؟ اشتمل قانون إعادة العمل بقانون حماية الاتجار بالبشر لعام 2003، تعديلات هامة لقانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر. ولكن بقي ثلاثة من أصل أربعة من

المعايير التي تعتبر الحد الأدنى للقضاء على الاتجار بالبشر كما هي دون تغيير. تشمل معايير الحد الأدنى:

1. يتعين على حكومة البلد، منع أشكال الاتجار بالبشر ومعاقبة النشاطات ذات العلاقة.
2. إن الارتكاب المعلوم لأي نشاط خاص بالاتجار بالبشر لأهداف جنسية، عن طريق القوة، والخداع، والإكراه، أو تلك التي يكون فيها الضحية طفلاً عاجزاً عن اتخاذ القرار الصحيح، أو أن يشمل الاتجار بالبشر الاغتصاب، أو الاختطاف، أو التهديد بالموت يضع على عاتق حكومة الدولة المعنية، إقرار عقوبة توازي شناعة تلك الجريمة مثل الاعتداء الجنسي بالقوة.
3. إن الارتكاب المعلوم لأي نشاط حاد من الاتجار بالبشر، يضع على عاتق حكومة الدولة إقرار عقوبة صارمة من شأنها ردع وإظهار شناعة الجريمة.
4. يتعين على حكومة الدولة، بذل جهود جديّة ومستمرّة، للقضاء على الأشكال الحادة لاتجار بالبشر.



لقد تم تعديل المعيار الرابع للحد الأدنى والإضافة عليه، وبات يدعو الآن إلى اعتبار عشرة معايير بدلاً من سبعة: المعيار (1) لا يتطلب المعيار الأول اعتبار التحقيق والملاحقة والتقديم للعدالة فقط، وإنما الإدانة وإصدار الأحكام كذلك، وفيما إذا كانت حكومة الدولة قد استجابت لطلب وزارة الخارجية الخاص بتوفير بيانات تطبيق القانون. المعيار (7) المتعلق بإجراءات مكافحة الفساد، يتطلب الآن اعتبار ملاحقة وإدانة الموظفين الحكوميين المتورطين في عملية الاتجار بالبشر، وتوفير الحكومة المضيفة، أو فشلها في تقديم مثل تلك المعلومات. تتطلب المعايير الثلاثة اعتبار ما يلي:

8. معرفة عدد ضحايا الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر من غير المواطنين في الدولة، بالغ الأهمية.

9. فيما إذا كانت حكومة الدولة متوافقة مع قدرتها على مراقبة جهودها بشكل تلقائي للاستجابة للمعيار المذكور في الفقرة (1) إلى (8) وتوفير تقييم دوري لتلك الجهود.

10. فيما إذا كانت حكومة الدولة، قد حققت تقدماً ملحوظاً في القضاء على أشكال الاتجار بالبشر الحادة، مقارنة مع ما تم تنفيذه العام الماضي. إن المعايير الخاصة بتقييم فيما إذا كانت الدولة تبذل جهوداً جديّة ومستمرّة للالتزام بالحد الأدنى من معايير القضاء على الاتجار بالبشر، مذكورة في ملحق التقرير.

لقد وضع تعديل قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، قائمة رقابة خاصة للدول التي تتطلب مراقبة خاصة العام القادم. تألفت القائمة من: (1) الدول التي تم تصنيفها بالقسم الأول في التقرير الحالي، بينما كانت مصنفة بالقسم الثاني في تقرير عام 2003. (2) الدول التي تم تصنيفها بالقسم الثاني في هذا التقرير، وإنما ذكرت في القسم الثالث في تقرير عام 2003. (3) ، الدول التي تم تصنيفها بالقسم

الثاني في هذا التقرير، حين العدد الإجمالي لضحايا الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر كبير جداً أو انه في ارتفاع ملحوظ؛ حيث

أ. هناك إخفاق في توفير دلائل على زيادة جهود مكافحة الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر هذا العام، بما في ذلك زيادة التحقيق، والملاحقة، والإدانة على جرائم الاتجار بالبشر، وزيادة مساعدة الضحايا، وأدلة انخفاض تورط موظفي الحكومة في الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر؛ أو

ب. الإقرار بان الدولة تبذل جهوداً كبيرة للالتزام بأدنى حد من المعايير الذي يركز على التزامات الدولة باتخاذ خطوات مستقبلية في العام القادم.

سيعاد تقييم الدول الموجودة على قائمة الرقابة الخاصة، لتقديمه إلى الكونغرس في الأول من فبراير شباط، سنة ألفين وخمسة.

لماذا يشمل تقرير الاتجار بالبشر لعام 2004، تقييم دول أكثر من تقرير العام الماضي؟ يشمل التقرير لعام 2004 تحليلاً لعملية الاتجار بالبشر، وجهود الحكومات لمكافحته في مائة وأربعين دولة، أي بزيادة قدرها ست عشرة دولة عن تقرير العام الماضي. ففي السنوات الماضية لم يتم ذكر بعض الدول، بسبب صعوبة الحصول على معلومات شاملة ذات مصداقية، وذلك ناشئ عن طبيعة عملية الاتجار بالبشر غير القانونية والسرية، وغياب البرامج الحكومية الأصلية، وصعوبة التفرقة بين الاتجار بالبشر والتهريب، وخوف ضحايا الاتجار بالبشر وصمتهم، الذين يعبرون في الغالب الحدود بطريقة غير قانونية، أو يتم إكراههم أو إجبارهم. توفرت معلومات حيوية بالنسبة لبعض الدول، إلا أن المعلومة لم تدعم عملية الاتجار بنحو مائة شخص أو أكثر، ضمن الدولة أو عبرها، وهو معيار الإدراج في تقرير الاتجار بالبشر.



لقد شهدنا العام الماضي استجابة أقوى من قبل عدة حكومات، وزيادة في حملات التوعية لتتبيه الضحايا بخدمات حمايتهم، وشفافية أكبر لجهود مكافحة الاتجار بالبشر. ونتيجة لهذه النشاطات الإيجابية، جمعت وزارة الخارجية معلومات تخص دولاً أكثر هذا العام. وتهدف الوزارة إلى تضمين جميع الدول التي يوجد بها عدد كبير من ضحايا الاتجار بالبشر في التقارير المستقبلية، كلما توفرت معلومات أكثر وفضل.

تصنيف الدول

القسم 1: الدول التي تلتزم بحكوماتها تماماً مع أدنى حد من المعايير التي نص عليها القانون.

القسم 2: الدول التي لا تلتزم بحكوماتها بشكل كامل مع أدنى حد من المعايير التي نص عليها القانون، إلا أنها تبذل جهود ملحوظة لإلزام نفسها بتلك المعايير.

القسم 2 قائمة الرقابة الخاصة: الدول التي لا تلتزم بحكوماتها بشكل كامل مع أدنى حد من المعايير التي نص عليها القانون، إلا أنها تبذل جهوداً ملحوظة لإلزام نفسها بتلك المعايير، و:

أ. عدد ضحايا الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر الإجمالي مرتفع أو في ازدياد مضطرب؛
أو
ب. هناك فشل في توفير أدلة حول زيادة الجهود لمكافحة الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر من العام الماضي؛ أو
ت. إقرار بان الدولة المعنية تبذل جهوداً لإلزام نفسها بأدنى حد من المعايير، بناءً على تعهد الدولة اتخاذ خطوات مستقبلية العام القادم.

القسم 3: الدول التي لا تلتزم بحكوماتها بأدنى حد من المعايير، ولا تبذل جهوداً ملحوظة لعل ذلك.

كيف يستخدم التقرير. تعتبر الولايات المتحدة هذا التقرير، أداة دبلوماسية تتمكن من خلالها مواصلة الحوار، وتشجيع نشاطات الحكومات، ودليلاً للمساعدة على تركيز موارد الملاحقة، والحماية، وعلى برامج الوقاية وسياساتها. وبعد نشر تقرير الاتجار بالبشر هذا العام، وكما كان حال تقرير العام الماضي، فإن الوزارة ستستمر في مشاطرة محتوى التقرير مع الحكومات، بهدف تقوية جهود التعاون بينهم للقضاء على الاتجار بالبشر. وفي العام القادم، وعلى وجه التحديد في الأشهر التي تسبق تحديد عقوبات لدول القسم الثالث، سيتم إجراء تقييم مؤقت لدول قائمة الرقابة الخاصة، وسوف تستخدم الوزارة المعلومات الواردة في هذا التقرير، لإيجاد برامج مساعدات فعالة، وللعمل مع الدول التي تحتاج إلى مساعدة في محاربة عملية الاتجار بالبشر. وتأمل الوزارة أن يحفز التقرير جهود الحكومات والمنظمات غير الحكومية، لمكافحة الاتجار بالبشر حول العالم.

منهاج التقرير. حصلت وزارة الخارجية على المعلومات المذكورة في هذا التقرير من سفارات الولايات المتحدة في الخارج وقنصلياتها، ومن السفارات الأجنبية في العاصمة واشنطن، ومن المنظمات غير الحكومية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان والاتجار بالبشر. لقد نقلت بعثاتنا الدبلوماسية أوضاع الاتجار بالبشر ونشاط الحكومات، بناءً على البحث المستفيض بما في ذلك الاجتماع مع مجموعات مختلفة من موظفي الحكومة، ومع ممثلي منظمات غير حكومية محلية ودولية، ومع منظمات دولية، ومسؤولين وصحفيين وأكاديميين وضحايا.

وضع مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالبشر، مسودة مبدئية باستخدام معلومات وفرتها البعثات الدبلوماسية الأميركية في الخارج، والتي انبثقت عن الاجتماع مع مسؤولين حكوميين ومنظمات غير

حكومية ودولية، والتقارير المنشورة، ونتيجة للسفر إلى المناطق المعنية بهدف إجراء أبحاث ذات علاقة، إضافة إلى المعلومات التي تم إرسالها إلى العنوان الإلكتروني tipreport@state.gov والذي تم تأسيسه لكي يُرسل الأفراد والمنظمات غير الحكومية، معلومات حول تقدم جهود الحكومة في مكافحة الاتجار بالبشر. ومن أجل إعداد تقرير هذا العام، فإن وزارة الخارجية فحصت مصادر المعلومات الخاصة بكل دولة مرة أخرى لإجراء التقييم التالي. تتضمن عملية تقييم كل حكومة خطوتين:



الخطوة الأولى: أعداد الضحايا الكبيرة. أولاً، تقرر وزارة الخارجية فيما إذا كانت الدولة "هي دولة المنشأ، أو العبور، أو الوجهة النهائية، فيما يتعلق بالعدد الكبير لضحايا الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر". إذا كان العدد يصل إلى مائة أو أكثر، كما كان الحد الذي طبق في التقارير السابقة. فقط الدول التي يصل عدد ضحايا الاتجار بالبشر فيها إلى هذا الرقم، شملها التقرير. ولم يتم تضمين الدول التي لم تتوفر فيها معلومات مشابهة.

الخطوة الثانية: تصنيف الدول. إن وزارة الخارجية صنفت الدول المذكورة في تقرير الاتجار بالبشر لعام 2003 إلى ثلاثة قوائم، سميت هنا بالأقسام، وذلك بتقويض من قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر. ويستند هذا التصنيف إلى جهود الحكومة الخاصة بمكافحة عملية الاتجار بالبشر. وتقيم الوزارة أولاً، فيما إذا التزمت الحكومة تماماً بالحد الأدنى من المعايير المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، للفضاء على هذه التجارة. إن الدول التي تفعل ذلك تم تصنيفها بالقسم الأول. وبالنسبة إلى الدول الأخرى، فإن الوزارة تعتبر فيما إذا كانت الحكومات تبذل جهوداً هامة لإلزام أنفسها. إن الدول التي تبذل جهوداً هامة تم تصنيفها في القسم الثاني. أما الدول التي لا تلتزم بحكوماتها بالحد الأدنى ولا تبذل جهداً للالتزام، فقد تم تصنيفها في القسم الثالث. وأخيراً فإن معيار قائمة الرقابة الخاصة يتم اعتباره إذا تطلب الأمر، ويتم تصنيف الدول بموجبه. وتعتبر الوزارة حسبما ينص قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر في إجراء التصنيف الخاص بالقسم 2 و 3، المدى العام للاتجار بالبشر في الدولة، ومدى عدم التزام الحكومة بالحد الأدنى من المعايير، وخاصة درجة مشاركة مسؤولين حكوميين في تسهيل عملية الاتجار بالبشر، وقبولها، أو تورطهم بها، وما هي الإجراءات المعقولة لجعل الحكومة تلتزم بالحد الأدنى من المعايير في ضوء مواردها وقدراتها.

العقوبات. قد تخضع دول القسم الثالث إلى عقوبات. فمن الممكن أن تحجب الحكومة الأميركية منح مساعدات غير إنسانية وغير تجارية. أما الدول التي لا تستلم مثل هذه المساعدات، فإنها تصبح عرضة لعدم منحها مساعدات تتعلق بالمشاركة في برامج التعليم والتبادل الثقافي. وتوافقاً مع قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، فمن الممكن أن تواجه هذا الحكومات معارضة أميركية لأي مساعدات غير إنسانية وغير تجارية وغيرها من المساعدات التي تتعلق بالتنمية، من المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي وبنوك التنمية المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي. ستتدخل هذه العواقب المحتملة حيز التنفيذ في بداية السنة المالية القادمة أي في الأول من أكتوبر تشرين أول 2004.

يمكن إلغاء جميع أو بعض العقوبات التي ينص عليها قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، إذا قرر الرئيس أن اشتراط مثل هذه المساعدة لحكومة معينة، يعزز أهداف القانون، أو أنه في مصلحة الولايات المتحدة. نص قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر كذلك، على إمكانية إلغاء العقوبات إذا

كانت ستعود بنتائج عكسية هامة على المستضعفين بمن فيهم النساء والأطفال. كما أنه لن يتم تطبيق العقوبات إذا رأى الرئيس انه بعد إصدار هذا التقرير، وإنما قبل فرض العقوبات، التزمت الحكومة المعنية بالحد الأدنى من المعايير، أو أنها تبذل جهوداً هامة لإلزام نفسها بصرف النظر عن تصنيف الدول، فإنه يتعين على كل منها فعل المزيد بما فيها الولايات المتحدة. ولا يعتبر تصنيف أي دولة دائم. يتعين على جميع الدول الحفاظ على جهودها لمكافحة الاتجار بالبشر وزيادتها. سوف تستمر الولايات المتحدة بمراقبة التقدم حول العالم، والعمل مع جميع شركائها، لتقوية الجهود الدولية للقضاء على جميع أشكال العبودية المعاصرة.

تقرير الاتجار بالبشر

الصادر عن مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم

14 يونيو حزيران 2004

التصنيف

القسم 1

استراليا	فرنسا	مقدونيا	إسبانيا	السويد
النمسا		ألمانيا	المغرب	السويد
بلجيكا		غانا	هولندا	تاوان
كندا		هونغ كونغ	نيوزيلندا	المملكة المتحدة
كولومبيا		إيطاليا	النرويج	
جمهورية التشيك		جمهورية كوريا	بولندا	
الدانمارك		ليثوانيا	البرتغال	

القسم 2

أفغانستان	الكاميرون	جمهورية قرغيزيا	المملكة العربية السعودية
ألبانيا	تشيلي	لاتفيا	سنغافورة
انغولا	الصين	لبنان	سلوفاكيا
الأرجنتين	كوستاريكا	ماليزيا	سلوفينيا
أرمينيا	مصر	مالي	جنوب إفريقيا
البحرين	السلفادور	جزر القمر	سيريلانكا
روسيا البيضاء	فنلندا	ملدوفيا	سويسرا
بينين	غامبيا	موزمبيق	توغو
البوسنة والهرسك	غينيا	نيبال	الإمارات العربية المتحدة
البرازيل	هنغاريا	نيكاراغوا	يوغندا
بلغاريا	إندونيسيا	النيجر	أوكرانيا
بركينوفاسو	إيران	باناما	إوزباكستان
بوروندي	إسرائيل	رومانيا	

رواندا

الكويت

كولومبيا

القسم 2 قائمة الرقابة الخاصة

أذربيجان	جورجيا	مالاوي	مونتغرو-الجبل الأسود
بيليز	اليونان	موريتانيا	سورينام
بوليفيا	غواتيمالا	المكسيك	طاجيكستان
جمهورية الكونغو الديمقراطية	هندوراس	نيجيريا	تنزانيا
ساحل العاج	الهند	باكستان	تايلاند
كرواتيا	جامايكا	بارغواي	تركيا
قبرص	اليابان	بيرو	فيتنام
جمهورية الدومينيكان	كازاخستان	الفلبين	زامبيا
استونيا	كينيا	قطر	زيمبابوي
إثيوبيا	لاوس	روسيا	
الغابون	مدغشقر	السنغال	

القسم 3

بنغلاديش	الإكوادور	كوريا الشمالية	فنزويلا
بورما	غينيا الاستوائية	سيراليون	السودان
كوبا		غوايانا	

تقرير عن الاتجار بالأشخاص

نشره مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالأشخاص

14 حزيران/يونيه 2004

رابعاً – سرد لقصص البلدان: الشرق الأدنى

البحرين (الفئة 2)

البحرين بلد مقصد للنساء والرجال الذين يُتجر بهم من جنوب آسيا والفلبين – وبعده أقل - من الصين، واندونيسيا، وبلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً، والمغرب، وإثيوبيا. ويتعرض الضحايا لعمل السخرة، والتسخير المرتبط بسداد دين ما، والعبودية الجنسية غير الطوعية، وتقييد حريتهم في الحركة، وإساءات لفظية واعتداءات جسدية.

مينا سيدة من طاجكستان غير متزوجة وأم لطفلين تكافح من أجل البقاء. وقد أخبرها صديق في طاشقند أنه يوجد عمل جيد في دبي. وقام ذلك الصديق بإعداد إجراءات سفرها، وأرسلت مينا إلى دبي، حيث التقت بالصدفة بعدة رجال من بلدها، الذين أخبروها بأنها ستجبر على البغاء وبمساعدة هؤلاء التجار الطاجيك، تمكنت مينا من الهرب والعودة إلى بلدها.

لا تمثل البحرين امتثالاً كاملاً للحد الأدنى من معايير القضاء على الاتجار بالأشخاص؛ إلا أنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك، كما أنها وضعت خطة عمل وطنية وشكلت قوة مشتركة بين الوزارات لتنسيق الجهود التي تبذلها البحرين في مكافحة الاتجار بالأشخاص. ولا تغطي قوانين العمل في البحرين خدم المنازل، وإن كان بوسعهم التماس الإنصاف أمام المحاكم وخدمات الوساطة الحكومية. إجراءات المحاكم طويلة جداً، وليست معروفة جيداً للضحايا ليتمكنوا من الاستقادة منها. وينبغي أن تسن البحرين قانوناً شاملاً لمكافحة الاتجار بالأشخاص وأن تشمل الحماية التي توفرها قوانين العمل فيها خدم المنازل. وينبغي عليها أيضاً تشجيع وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الاتجار بالأشخاص. وكندبير مؤقت، ينبغي أن تتخذ إجراءات لتعجيل إجراءات الاستماع لمنازعات العمل في محاكمها، وأن تتيح على نطاق واسع خدمات الوساطة للضحايا المحتملين.

المحاكمات

أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، لم تحاكم البحرين أي شخص يتجر بالأشخاص. ومع أنه لا يوجد في البحرين قانون لمكافحة الاتجار بالأشخاص، فإن بوسعها أن تستخدم أحكاماً معينة من قانون العقوبات لمحاكمة الذين يتجرون بالأشخاص. وفي عام 2003، انضمت البحرين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة التي ينخرط فيها رعايا أكثر من دولة وإلى البروتوكول الاختياري المتعلق بحقوق الطفل. إلا أنه لا يوجد أي دليل يثبت أن هذه الأحكام قد استخدمت في عام

2003 لمحاكمة ومعاقبة الذين يتجرون بالأشخاص. وقد جرى إغلاق 63 وكالة تشغيل لأنها غيرت شروط عقود التوظيف على نحو غير سليم وأحالت خدم المنازل لأصحاب منازل تكررت إساءتهم لخدمهم. وجرى إغلاق 10 وكالات سياحة لتورطها في عمليات اتجار بالأشخاص لأغراض الجنس. وترددت ادعاءات خطيرة مفادها أن بعض وكالات التوظيف تضرب وتغتصب بصورة متكررة خادمت المنازل الوافدات إلى البلاد حديثاً. وقد لفت انتباه الحكومة لهذه الادعاءات بعض أفراد المجتمع المدني المهتمين بالأمر، ولكن لا يوجد ما يدل على اتخاذ أي إجراء للتحقيق مع المتهمين بالإساءة ومعاقبتهم. ومع أنه لا يوجد دليل على وجود فساد رسمي، إلا أن ممارسة بيع التأشيرات للأجانب، ومن ثم تحصيل رسوم شهرية أو سنوية مقابل الحق في البقاء في البلاد، ممارسة متفشية.

الحماية

في عام 2003، اتخذت حكومة البحرين بعض الإجراءات لحماية الضحايا. وتوفر الحكومة خدمات الوساطة للضحايا، كما تمنحهم إقامة مؤقتة أثناء سعيهم للحصول على خدمات الوساطة، على الرغم من أن العديد من الضحايا ليسوا على دراية بهذه الوسائل ويترددون في إقامة دعاوى خوفاً من التعرض للانتقام من جانب أرباب العمل. في عام 2003، قدمت خادمت منازل 84 شكوى، جرت تسوية 46 شكوى منها، وقدمت 38 شكوى للمحاكم. وفي شباط/فبراير، أوقفت الحكومة إعادة 50 عاملاً هندياً بالقوة إلى بلادهم كانت المحاكم تنتظر في قضاياهم. نظام المحاكم بطيء ولا يشجع الضحايا على طلب الحماية. وفي أحد الأمثلة، مكثت 37 قضية سنتان على الأقل في محاكم العمل، وفي مثال آخر، تخلت ضحية، ادعت أن أجورها لم تدفع لها، عن قضيتها وغادرت البلاد بعد ست سنوات من السعي للحصول على حقوقها. وتوجد عدة قضايا لا تزال مستمرة حتى بعد 10 جلسات استماع. وقد أنشأت الحكومة خط هاتف ساخن لمساعدة ضحايا الاعتداءات، وإن كان الموظفون الذين يتلقون المكالمات غير مدربين تدريباً كافياً. ولا توفر البحرين المأوى والخدمات الطبية للضحايا إلا في الحالات القصوى.

الوقاية

في عام 2003، اتخذت حكومة البحرين بعض الإجراءات الإيجابية لمنع الاتجار بالأشخاص. ففي كانون الأول/ديسمبر، شنت حملة إعلامية أبرزت فيها الظروف التي يواجهها العمال الأجانب، وعرضت 20 حالة إساءة تعرضت لها خادمت المنازل. وقامت الحكومة بنشر كتيبات وترجمتها إلى اللغات الأوردو، والتايلندية، والسنغالية والإنكليزية والتاغالوغية (لغة الفلبين الرسمية الوطنية) لتوزع على العمال الأجانب. ونشرت أيضاً كتيبات عن حقوق وواجبات العمال الأجانب تنوي توزيعه على السفارات المحلية، وسفاراتها في الخارج، ووكالات التوظيف.

مصر (الفئة 2)

مصر بلد عبور للاتجار بالنساء والفتيات من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقاً إلى إسرائيل لاستغلالهن قسراً في البغاء. ووفقاً لمصادر عديدة، يقوم مهربون من القبائل بالتغريب بمئات النساء والفتيات القُصّر، لا سيما من أوكرانيا وأوزباكستان ومولدوفا، وإجبارهن على رحلة عبر صحراء سيناء المصرية إلى إسرائيل. ويجري الاتجار بهن لممارسة البغاء قسراً في إسرائيل. كما أن الهجرة غير الموثقة إلى مصر من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء مسألة شائعة.

لا تمتلك حكومة مصر امتثالاً كاملاً للحد الأدنى من معايير القضاء على الاتجار بالأشخاص؛ إلا أنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. ويظهر اسم مصر في هذا التقرير لأول مرة نتيجة لوجود معلومات جديدة تدل على وجود مشكلة كبيرة تتعلق بالاتجار بالأشخاص. وأظهرت الحكومة على مدى العام المنصرم وعياً متنامياً لمشكلة الاتجار بالأشخاص. وقد بدأت وزارة العدل، في مطلع عام 2004، جهداً لإعداد وسن تشريع شامل لمكافحة الاتجار بالأشخاص يتماشى مع المعايير الدولية. وبمقتضى أحكام معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر، المعقودة في عام 1983، توجد قيود على عمليات قوات أمن الحدود المصرية على طول حدود صحراء سيناء مع إسرائيل، التي يجري نقل العديد من ضحايا الاتجار بالأشخاص عبرها. وعلى الرغم من هذه القيود، ينبغي أن تتخذ مصر إجراءات إضافية للتعرف على ضحايا الاتجار بالأشخاص، وإنقاذهم والعناية بهم. وينبغي أيضاً أن تحقق بنشاط مع المتجرين بالأشخاص الذين يقفون وراء هذه التجارة، وتحاكمهم، وأن تحسن من تنسيقها مع حكومات بلدان المصدر.

المحاكمات

على الرغم من عدم وجود قانون لمكافحة الاتجار بالأشخاص في مصر، فإن الحكومة بذلت على مدى العام الماضي بعض الجهود لمحاكمة الذين يتجرون بالأشخاص لارتكابهم جرائم أخرى. ولا تعطي الشرطة أولوية لاكتشاف حالات الاتجار بالأشخاص والتحقيق فيها، لأن الحكومة المصرية لا تعتبر الاتجار بالأشخاص مشكلة كبيرة في مصر. ولم يبلغ أثناء العام الماضي عن أية اعتقالات أو محاكمات لمرتكبي جرائم الاتجار بالأشخاص، ولم يجر التعرف على أي ضحايا للاتجار بالأشخاص. وفي كانون الأول/ديسمبر 2003، أدانت المحكمة مصريةً بارتكاب جرائم قتل غير متعمد خارج الأراضي المصرية ومساعدة عمليات هجرة غير قانونية لدوره في وفاة 353 شخصاً، ربما كان بعضهم ضحايا اتجار بالأشخاص، كانوا في زورق متوجه إلى استراليا. وفي أيلول/سبتمبر 2002، أنقذت الشرطة المصرية ثلاث نساء من مولدوفا اختطفن من فندق في شرم الشيخ وكان يجري تهريبهن إلى إسرائيل. وقد حوكم المهربون القبليون البدو، وأدينوا وحكم عليهم بالسجن 25 عاماً.

الحماية

بصورة عامة، لا تقدم الحكومة أية مساعدة أو مأوى لضحايا الاتجار بالأشخاص. ويعاد ضحايا الاتجار بالأشخاص إلى بلدانهم حسب كل حالة على حدة. وينبغي أن تحاول مصر إشراك المنظمة الدولية للهجرة للمساعدة في جهود إعادة الضحايا إلى بلدانهم، واعتماد سياسة حماية متجانسة.

الوقاية

تقوم الحكومة المصرية بأنشطة قليلة لمنع الاتجار بالأشخاص، وإن كان موظفو القنصليات والهجرة قد أعطوا معلومات للمساعدة في اكتشاف الهجرة غير المشروعة والاتجار بالأشخاص.

إيران (الفئة 2)

إيران بلد مصدر، وعبور، ومقصد للنساء والفتيات اللواتي يتم الاتجار بهن لأغراض الاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل. ويجري تهريب النساء والفتيات إلى باكستان، وتركيا، وفرنسا للاستغلال جنسياً. كما يجري تهريب الأولاد الذكور من بنغلاديش، وباكستان، وأفغانستان عبر إيران إلى دول الخليج حيث يجبرون على ركوب الجمال في سباق الجمال، أو التسول، أو العمل كعمال. ويجري تهريب النساء والفتيات الأفغانيات إلى إيران للاستغلال الجنسي والزواج بالإكراه. كما يجري أيضاً الاتجار داخلياً بالنساء والفتيات للاستغلال الجنسي وبالأطفال لاستغلالهم في عمل السخرة. وتغذي عملية الاتجار الداخلي بالنساء والأطفال أعداد متزايدة من المجموعات الضعيفة، مثل النساء الهاربات من بيوتهن، وأطفال الشوارع ومدمني المخدرات.

لا تمتلك حكومة إيران امتثالاً كاملاً للحد الأدنى من معايير القضاء على الاتجار بالأشخاص؛ إلا أنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. وقد جرى إدراج إيران في هذا التقرير لأول مرة نتيجة لتوفر معلومات أكثر ومعلومات محددة تشير إلى أنها بلد مصدر وبلد عبور وبلد مقصد لعدد كبير من ضحايا أسوأ أشكال الاتجار بالأشخاص. ويجب أن تتخذ إيران إجراءات للتأكد من أن الذين يعاقبون على الاتجار بالأشخاص ليسوا هم الضحايا، ولتوفير المأوى المناسب للضحايا. وينبغي أيضاً أن تدرب الحكومة الشرطة على التعرف على الضحايا وحمايتهم. وينبغي أيضاً أن تدعم حملات التوعية العامة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

المحاكمات

لا تزال الجهود التي تبذلها إيران لتنفيذ قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص جهوداً قوية. ولا يحظر القانون الإيراني تحديداً الاتجار بالبالغين، وإن كان يعتبر بيع الأطفال والاتجار بهم جريمة بموجب قانون العقوبات الإيراني. وتستخدم أيضاً قوانين أخرى لمحاكمة الذين يتجرون بالأشخاص. ففي نيسان/ أبريل، حكمت محكمة إيرانية بالسجن على 27 شخصاً لمدد تتراوح ما بين 14 شهراً و 10 سنوات لتهريبهم فتيات صغيرات السن إلى الإمارات العربية المتحدة لأغراض الاستغلال الجنسي. وفي حزيران/ يونيو، حكم على 53 لاجئاً أفغانياً من رجال القبائل بالسجن لمدد بلغت في مجموعها 281 سنة، والجلد 222 جلدة، وغرامات نتيجة لتغريبهم بفتيات أغروهن بعروض زواج،

ومن ثم أخذوهن إلى باكستان لاستغلالهن في البغاء قسراً. وفي آب/ أغسطس، تخرجت نحو 400 ضابطة شرطة، وهذه أول مجموعة ضابطات شرطة تتخرج منذ الثورة الإسلامية. وتتعامل ضابطات الشرطة تحديداً مع الجرائم ضد المرأة، بما في ذلك قضايا الاتجار بالأشخاص والاستغلال الجنسي.

الحماية

البغاء محظور تماماً بموجب القانون في إيران ويخضع مرتكبه لعقوبات قاسية. ومن غير الواضح ما إذا كانت الحكومة تبذل جهوداً للتمييز بين ضحايا الاتجار بالأشخاص اللواتي أجبرن على العمل في مجال البغاء والأخريات اللواتي يعملن في البغاء. وتقدم دائرة الشؤون الاجتماعية التابعة للدولة المساعدة للضحايا وللمعرضين لخطر الاتجار بالأشخاص من خلال خمسة مراكز متنقلة و 44 مركزاً ثابتاً للطوارئ الاجتماعية. وتقدم هذه المراكز خدمات المشورة والخدمات القانونية والرعاية الصحية. وتدير دائرة الشؤون الاجتماعية التابعة للدولة أيضاً 14 ملجأ مؤقتاً لـ "النساء اللواتي يعانين من مشاكل" و 28 مرفقاً للفتيات الصغيرات الهاربات من بيوتهن. وهذه المرافق متاحة لضحايا الاتجار بالأشخاص.

الوقاية

تخصص دائرة الشؤون الاجتماعية التابعة للدولة مبالغ متواضعة لدعم 41 مركزاً ريفياً لأطفال الشوارع، وتقدم الرعاية لنحو 10 آلاف طفل معرضين للاستغلال. ويقدر أنه يوجد نحو 1.2 مليون طفل مشرد في الشوارع في إيران، ونحو 420 ألف طفل نقل أعمارهم عن 15 عاماً يعملون في سوق العمل.

إسرائيل (الفئة 2)

إسرائيل بلد مقصد للنساء اللواتي يتجر بهن لأغراض البغاء، وللرجال والنساء الذين يتجر بهم للاستغلال في العمل. ويحضر الذين يتجرون بالأشخاص النساء من البلدان الأوروبية وبلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً إلى إسرائيل، بما في ذلك عبر مصر، ويبيعن إلى القائمين على بيوت الدعارة، وبعد ذلك، يجبر بعضهن على العمل لتسديد دينهن من خلال التسخير الجنسي. ويأتي معظم ضحايا الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي من مولدوفا، وروسيا، وأوزباكستان، وكازاخستان، وأوكرانيا – وتحل البلدان الثلاثة الأخيرة بصورة متزايدة محل مولدوفا كمصدر رئيسي لهؤلاء النساء. ويأتي معظم العمال الأجانب في إسرائيل من تركيا وبلدان أخرى في جنوب شرق آسيا، وشرق آسيا، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وأمريكا الوسطى، وبلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً، وأوروبا الشرقية. ويدخل بعض العمال الأجانب إلى إسرائيل للعمل بموجب شروط تشكل اتجاراً بالأشخاص. ويخضع بعض العمال للتسخير المرتبط بسداد دين ما، ولقيود على حركتهم، بما في ذلك مصادرة جوازات سفرهم من قبل أرباب العمل. وبعد اعتماد تدابير أكثر صرامة لضبط الهجرة في مطار بن غوريون، بدأ المناجرون بالأشخاص استخدام مصر كطريق للعبور، معتمدين على المهربين البدو لنقل الضحايا عبر الحدود بين مصر وإسرائيل.

لا تمتثل حكومة إسرائيل امتثالاً كاملاً للحد الأدنى من معايير القضاء على الاتجار بالأشخاص؛ إلا أنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. وينبغي أن تواصل تعزيز جهودها الرامية لمحاكمة وإدانة الذين يتجرون بالأشخاص، وإصدار أحكام ضدهم بالسجن لمدد تتناسب مع خطورة جرائم الاتجار بالأشخاص. كما يتعين على إسرائيل أن تعزز تدابير الحماية التي تقدمها، مثل توفير مزيد من تصاريح الإقامة المؤقتة، وزيادة سعة الملاجئ المتوفرة، واعتماد إجراءات شفافة في عمليات إعادة الضحايا طوعاً إلى بلدانهم. وفي محاولة لمكافحة الزيادة الواضحة في الاتجار بالأشخاص من أجل العمل، اقترحت لجنة برلمانية مشروع قرار من شأنه، إذا اعتمد ونفذ بفعالية، أن يضاعف الجهود التي تبذلها إسرائيل حتى الآن في مكافحة الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي.

المحاكمات

أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، حققت إسرائيل تقدماً ملحوظاً في مجال تشديد قوانينها المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص. ففي عام 2003، شكلت الحكومة وحدة شرطة ريمون الحدودية، التي يعود الغرض من تشكيلها جزئياً إلى الحد من تهريب الأشخاص عبر حدود إسرائيل الجنوبية مع مصر. وحاكمت وأدانت أيضاً بضعة متجرين بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي، وإن جرت تسوية بعض القضايا من خلال مساومات أدت إلى عقوبات أخف.

يحظر القسم 203 (أ) من قانون العقوبات الإسرائيلي الاتجار بالأشخاص لغرض الاستغلال الجنسي. ويكفل قانون العمال الأجانب لعام 1991، بصيغته المعدلة، للعمال المهاجرين الحق في ظروف عمل لائقة، وتأمين صحي، وعقد استخدام مكتوب. وفي آب/ أغسطس 2003، اعتمد الكنيست قانوناً جديداً يحدد الحد الأدنى لعقوبة السجن ضد من يدان بالاتجار بالأشخاص لغرض الاستغلال الجنسي. وبالإضافة إلى ما يوفره هذا القانون من تعزيز للحماية، فإنه يوفر للضحايا الحق في الاستعانة بخدمات محام توكله المحكمة. وفي عام 2003، ألقت الحكومة القبض على 92 متهماً بالاتجار بالأشخاص وعلى 93 شخصاً آخر متهمين بجرائم تتصل بالاتجار بالأشخاص. وتبين البيانات الأولية لعام 2003 أن 13 شخصاً أدينوا بالاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي، وصدرت ضدهم أحكام نترأوح من 16 شهراً إلى 15 عاماً، وأن 114 ضحية كانوا شهود ادعاء، وأنه جرى ترحيل ما مجموعه 537 ضحية. وقدمت الحكومة أيضاً للمحكمة 753 قضية اتهام جنائية لانتهاكات قوانين العمل، يعتقد أن بعضها يتعلق بالاتجار بالأشخاص من أجل العمل، وحصلت على 42 حكماً تشمل غرامات مالية. وتحقق الحكومة في مزاعم مفادها أن أفراداً من الشرطة يسيئون التصرف ويشاركون في سلوك غير قانوني، بما في ذلك أخذ رشاوى أو تحذير بيوت الدعارة قبل شن غارات عليها، ولكن حالات الفساد هذه ليست متفشية على نطاق واسع.

الحماية

لا تزال الجهود التي تبذلها الحكومة لرعاية ضحايا الاتجار بالأشخاص غير كافية، وإن كانت قد تحسنت قليلاً أثناء فترة الإثني عشر شهراً الماضية. وفي أوائل عام 2004، افتتحت إسرائيل جزءاً من ملجأ جديد وقبلت فيه 17 ضحية؛ ومنحت تأشيرات مؤقتة لسبع ضحايا؛ وسمحت لـ 2,336 عاملاً أجنبياً بتغيير أرباب عملهم. وظلت الحكومة تقدم المأوى لبعض الضحايا في فنادق صغيرة تمولها الشرطة، كما تقدم لهم بعض الأموال للمصاريف الشخصية وتتيح لهم الحصول على الرعاية الصحية. ونظراً للعدد الكبير من ضحايا الاتجار بالأشخاص، يتعين على الحكومة أن تزيد القدرة الاستيعابية للملاجئ زيادةً كبيرةً. ضحايا الاتجار بالأشخاص، المستعدون لمساعدة القائمين على تنفيذ القانون على تقديم الذين يتجرون بالأشخاص للمحاكمة، لا يحاكمون أو يغرمون لدخولهم البلاد بطريقة غير مشروعة، أو لحيازتهم بطاقات تعريف أو وثائق سفر مزيفة.

الوقاية

قامت الحكومة الإسرائيلية بجهود ضئيلة في مجال الوقاية من أعمال المتاجرة بالأشخاص. فلم تنطلق حملة التوعية الجماهيرية الخاصة بمكافحة الاتجار بالأشخاص التي كان يتوقع أن تنطلق أثناء الفترة التي غطاها التقرير السابق برعاية مشتركة من الحكومة والمنظمات غير الحكومية. ويتعين على الحكومة وضع تدابير لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مثل شن حملات إعلامية تشارك فيها سفاراتها وقنصلياتها في البلدان المصدر، وتنفيذها تنفيذاً فعالاً.

الكويت (الفئة 2)

الكويت بلد مقصد للنساء، والرجال، والأطفال الذين يجري الاتجار بهم بصورة أساسية من بنغلاديش، واندونيسيا، وباكستان، والفلبين، وسري لانكا. وضحايا الاتجار بالأشخاص في الكويت نساء أجنبيات بصورة أساسية، يأتين إلى الكويت كخادمات منازل، ولكن يساء استغلالهن فيما بعد من قبل أرباب العمل، أو يجبرن على أعمال السخرة المرتبطة بسداد دين ما، أو أعمال السخرة. ويجري الاتجار ببعض خادمات المنازل داخلياً لأغراض الاستغلال الجنسي أو الاستغلال في العمل. كما يجري تهريب الأولاد القصر من جنوب آسيا، والسودان، واليمن، واريتريا من دول الخليج المجاورة لركوب جمال السباق. وتعاني الضحايا من أعمال السخرة المرتبطة بسداد دين ما، وأعمال السخرة الجنسية، وعمل السخرة، والإساءات بالألفاظ، والاعتداءات الجسدية، وحجز جوازات سفرهم أو الوثائق الأخرى اللازمة للسفر.

لا تمتلك حكومة الكويت امتثالاً كاملاً للحد الأدنى من معايير القضاء على الاتجار بالأشخاص؛ إلا أنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. ولمكافحة الاتجار بالأشخاص بفعالية، يتعين على الحكومة أن تضع وتنفذ أدوات، من بينها خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وقانون شامل لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتدابير لمنع والحماية من الاتجار بالأشخاص. وكندبير مؤقت، ينبغي أن تشدد الكويت قوانين العقوبات وأن تحسن تنفيذها.

المحاكمات

أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، اتخذت الكويت إجراءات إيجابية لمحاكمة الذين يتجرون بالأشخاص. ولا يوجد في الكويت قانون يحظر الاتجار بالأشخاص على وجه التحديد. وقد وضعت الحكومة لائحة تحظر استخدام الأطفال الفُصّر في ركوب جمال السباق، وإن كان لا يوجد تنفيذ فعال لهذه اللائحة بعد. ولمكافحة الاتجار بالأشخاص، تستعمل الحكومة بصورة غير مباشرة قوانين أخرى تحظر الاتجار بالتأثيرات وتصاريح الإقامة، كما تحظر العبودية، وعمل السخرة، والاعتصاب، والاعتداء الجسماني، والاختطاف، والدعارة، وسمسة الدعارة، وتشغيل بيوت دعارة، والإجبار على البغاء، أو التحايل لتشجيع ممارسة الدعارة. وفي عام 2003، وجهت 114 تهمة جنائية و 96 تهمة ارتكاب جنح ضد أرباب عمل مسيئين، يعتقد أن بعضهم يتجرون بالأشخاص لأغراض العمل/ أو الجنس. وأدين رجل من بنغلاديش وحكم عليه بالإعدام لاتجاره بامرأتين أجنبيتين. وحكم على امرأة بالسجن لمدة ثلاث سنوات، ودفع غرامة، والإبعاد من البلاد نتيجة لممارستها البغاء. وألقي القبض على ثلاثة من رجال الشرطة الكويتية، الذين ينتظرون المحاكمة، لاتهامهم باغتصاب فلبينية كانت ضحية للاتجار بالأشخاص. وأمر أرباب عمل عديدون على دفع الأجور المستحقة لمستخدميهم السابقين وإعطائهم تذاكر سفر بالطائرة لتمكين ضحاياهم من العودة إلى بلادهم. وفي عام 2003، أحالت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أكثر من 2,000 مخالفة لقانون العمل، يتعلق معظمها بالاتجار بالأشخاص، إلى دائرة التحقيق في شؤون العمل.

الحماية

في عام 2003، لم تبذل الكويت إلا قدرأ ضئيلاً من الجهود لحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص. ولا يشمل قانون العمل الكويتي خدم المنازل، وبالتالي فإنهم يفتقرون إلى الحماية القانونية الكافية. وبصورة عامة، تحتجز الحكومة، وتودع السجن، وتبعد ضحايا الاتجار بالأشخاص إذا ضبطوا متلبسين بانتهاك قوانين أخرى تتعلق بالاتجار بهم. وقد أعادت الشرطة بعض الضحايا إلى أرباب العمل الذين أسأؤوا إليهم. وتقدم الحكومة أحياناً مساعدة مالية محدودة للضحايا، ولكنها لا توفر لهم المأوى ولا تأشيرات لتمكينهم من السعي للحصول على حقوقهم بطريقة قانونية. وابتدأت الحكومة تشترط على وكالات توظيف العمال إيداع مبلغ نقدي في مصرف يمكن استخدامها لمساعدة ضحايا الاتجار بالأشخاص في حالة إعادتهم إلى بلدانهم. وتوجد في وزارة الداخلية دائرة مسؤولة تحديداً عن ترخيص وتنظيم ومراقبة وكالات التوظيف التي تستأجر خدم منازل أجنبية. وقد أغلقت الحكومة 48 وكالة توظيف وعلقت امتيازات الاستخدام لـ 113 مصلحة تجارية نتيجة لارتكابها جرائم تتعلق بالاتجار بالأشخاص. وتحفظ الوزارة أيضاً بقاعدة بيانات في أجهزة الحاسوب لأرباب العمل المسيئين "المدرجين على قوائم سوداء" المحظور عليهم كفالة خدم منازل. وفي عام 2004، اعتمدت الحكومة تدبيراً يسمح لبعض خدم المنازل بتغيير أرباب عملهم.

الوقاية

في عام 2003، نفذت الكويت تدابير وقاية هامة. فقد منحت رخصة للاتحاد الكويتي لمكاتب تشغيل خدم المنازل (رابطة لوكالات توظيف العمال) لزيادة الوعي بمعاملة خدم المنازل، وتعاونت مع إندونيسيا في إعادة نحو 190 خادمة منزل، وشكلت لجنة مؤقتة مشتركة بين الوزارات لمكافحة الاتجار بالأشخاص لتناقش جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص ومعاملة خدم المنازل، وعملت مع حكومة الفلبين للتأكد من وجود دليل موثق على إذن عمل في الخارج لدى المواطنين الفلبينيين قبل أن يصدر لهم المسؤولون الكويتيون التأشيرات. وفي شباط/فبراير 2004، حظرت الحكومة استخدام الأجنيبات في نوادي البلياردو في محاولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص المرتبط بالاستغلال الجنسي.

لبنان (الفئة 2)

لبنان بلد مقصد للنساء الأفريقيات والآسيويات اللواتي يجري الاتجار بهن للعمل كخدمات منازل بصورة غير طوعية، وبعدها أقل، للنساء من بلدان أوروبا الشرقية، وروسيا اللواتي يجري الاتجار بهن لأغراض الاستغلال الجنسي. ويسافر العديد من الضحايا إلى لبنان بصورة طوعية وقانونية، ولكن ينتهي المطاف بهن في العمل بالإكراه أو السخرة، أو يخضعن لاعتداءات جسدية وجنسية، وتقييد الحركة، وعدم دفع أجورهن، ومصادرة جوازات سفرهن.

لا تمثل الحكومة اللبنانية امتثالاً كاملاً للحد الأدنى من معايير القضاء على الاتجار بالأشخاص؛ إلا أنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. ولا توجد لدى الحكومة خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، كما أنه لا يوجد لديها تشريع فعال لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ولا بد من وضع هاتين الآليتين الرئيسيتين لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

المحاكمات

لم تتخذ الحكومة اللبنانية في عام 2003 إلا قدراً ضئيلاً من الإجراءات لمحكمة الذين يتجرون بالأشخاص، ويعزى ذلك بصورة جزئية إلى عدم وجود قوانين محددة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وقد أعرب لبنان العام الماضي عن اعترامه إعداد واعتماد قانون جديد من هذا القبيل. ولا تعالج القوانين الموجودة سوى بعض جوانب الاتجار بالأشخاص، بما فيها الحرمان من الحرية الشخصية بالاختطاف والإكراه على المضاجعة الجنسية بدون زواج. ولم توفر الحكومة اللبنانية سوى قدر محدود من بيانات تنفيذ القانون المتعلقة بإلقاء القبض على المتورطين بالاتجار بالأشخاص ومحاكمتهم وإدانتهم وإصدار أحكام ضدهم. ففي عام 2003، حكم على ربة عمل بالسجن لمدة 15 يوماً نتيجة لضربها وإحراقها خادمتها الفلبينية، وأمر كفيل خادمة سري لانتكية لبناني بدفع تعويضات عن الأذى الذي ألحقه بها رب عمل، كما أمر بدفع تكاليف إعادتها إلى بلدها، وألقي القبض على 131 متهماً لتهربهم أشخاص. وأغلقت السلطات اللبنانية أيضاً خمسة محلات لتناول المشروبات الكحولية ومحلاً واحداً للتدليك، وأصدرت 51 تحذيراً لـ 30 نادي للبالغين لعدم امتثالها للوائح التنظيمية، بما في ذلك البغاء.

الحماية

حقق لبنان تقدماً متواضعاً في حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص. وهو لا يمنح إعفاءً من الترحيل، ولا يقدم المأوى، ولا يمكن من الوصول للخدمات القانونية والطبية والنفسية. ونتيجة لذلك، ينزع معظم ضحايا الاتجار بالأشخاص لقبول تسوية نقدية بدلاً من مواجهة مستغليهم في المحكمة. وتتعاون الحكومة مع المنظمات غير الحكومية وتمكنها من الوصول إلى مرافق الاحتجاز لتتمكن من توفير الخدمات القانونية وتقديم المشورة للضحايا. ويوفر لبنان أيضاً الأمن لملجأ آمن لضحايا الاتجار بالأشخاص تموله حكومة الولايات المتحدة. وكثيراً ما تعمل السلطات اللبنانية كوسيط بين الضحايا وأرباب العمل لحل المنازعات والمساعدة في العودة الطوعية إلى الوطن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2003، اشترطت الحكومة على أرباب العمل توفير تأمين بقيمة أعلى لتغطية تكاليف إعادة ضحايا الاتجار بالأشخاص إلى أوطانهم.

الوقاية

اتخذت الحكومة اللبنانية بعض الإجراءات الملحوظة في مجال منع الاتجار بالأشخاص. فقد أغلقت الحكومة وكالتي توظيف، ووقعت بروتوكولاً مع حكومة سري لانكا لضمان ظروف عمل أفضل للمواطنين السري لانكيين. وفي كانون الثاني/يناير 2004، منعت الإعلانات التي تعرض خدمات الخدمت الأجنبية في محاولة لمكافحة الاتجار بالنساء الغافلات والزج بهن في أعمال سخرة في المنازل بصورة غير طوعية. ويصدر لبنان أيضاً بصورة منتظمة بيانات تدعو المواطنين اللبنانيين إلى الامتنال للقانون الذي يمنع استخدام العمال الذين لا يمتلكون تصاريح عمل وإقامة.

المغرب

المغرب بلد مصدر، وعبور، ومقصد للنساء، والرجال، والأطفال الذي يتجر بهم من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، ومن المنطقة العربية، وآسيا. ويغري الذين يتجرون بالأشخاص من إيطاليا، وإسبانيا، والمغرب، والجزائر، ونيجريا الضحايا من الشباب المغربي بالتوجه إلى أوروبا، ومن ثم إجبارهم على العمل في مجال تهريب المخدرات، وأعمال السخرة والاستغلال الجنسي. ويجري تهريب المغريبات إلى منطقة الخليج العربي وسوريا. ويوجد أيضاً قدر كبير من الاتجار بالأشخاص داخلياً، يشمل في العادة الخدمت الأطفال والفتيات الفُصّر اللواتي يجري بيعهن للزواج. وأبلغ أيضاً عن ظهور صناعة سياحة الجنس التي تشارك فيها مغريبات شابات في مناطق البلاد التي يؤمها السياح وحولها.

تمتثل حكومة المغرب امتثالاً كاملاً للحد الأدنى من معايير القضاء على الاتجار بالأشخاص. ففي عام 2003، واصلت الحكومة مكافحتها القوية للاتجار بالأشخاص بإنشاء مكتب التعاون الدولي لينسق بين الوكالات سياسة المغرب المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص. وسنتت الحكومة أيضاً قوانين جديدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وشددت قوانينها الموجودة؛ وشنت حملات إعلامية لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وعززت تعاونها مع البلدان المتضررة الأخرى ومع المنظمات غير الحكومية التي تشارك في جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص.

المحاكمات

في عام 2003، واصلت الحكومة تشديد وتنفيذ قوانين مكافحة الاتجار بالأشخاص. وأنشأت وكالتين أمنيتين جديدتين لهما صلاحية التحقيق مع الذين يتاجرون بالأشخاص وإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم. وسنت أيضاً قانوناً جديداً للأسرة يحظر بيع العرائس الأطفال، وزادت سن الموافقة على الزواج إلى 18 سنة، وجعلت الاعتداء الجنسي على الأطفال جريمة وذلك من خلال تعديل قانون العقوبات. وشكلت الحكومة لجنة ثنائية الجنسية مع إسبانيا لتفكيك شبكات الاتجار بالأشخاص. ومن الإجراءات القضائية المحددة التي اتخذتها حكومة المغرب، تفكيك 265 شبكة تعمل في مجال تهريب الأشخاص والاتجار بهم، وإدانة 127 شخصاً. ويشتهر بوجود فساد رسمي على المستويات الدنيا في الحكومة، ولكن يتوقع أن يعالج هذه المشكلة قانون جديد للهجرة والنزوح يحدد عقوبات على ممارسة هذا السلوك.

الحماية

في عام 2003، بذلت المغرب جهوداً متضافرة لحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص. وكثفت تعاونها مع بلدان أخرى ومع المنظمات غير الحكومية في إعادة الضحايا إلى بلدانهم؛ وبدأت تقدم خدمات استشارية للضحايا المغاربة الفُصّر في إيطاليا وإسبانيا، وإعادتهم إلى البلاد؛ وتوفر التدريب لدبلوماسيها، في بلدان العبور الرئيسية والبلدان المقصد الرئيسية، على تقديم المشورة للضحايا المحتملين؛ وعدلت قانون العقوبات ليشجع إعادة الخادمت الأطفال الهاربات إلى أسرهن، بدلاً من إلقاء القبض عليهن بتهمة التشرّد. ويسمح القانون المعدل بإبقاء الضحايا في مراكز للشباب مفصولة عن الأحداث الجانحين، إذا تعذرت العودة إلى الأسرة. ولا يوفر المغرب لضحايا الاتجار بالأشخاص، المسجونين و/ أو المحتجزين نتيجة لمخالفتهم قوانين الهجرة أو قوانين أخرى، تمثيلاً قانونياً مناسباً. وينبغي أن يوفر أو ييسر المغرب هذه الخدمة القانونية للضحايا.

الوقاية

في عام 2003، نفذت الحكومة المغربية تدابير هامة لمنع الاتجار بالأشخاص. فقد عززت مراقبة الحدود والمطارات ومحطات القطارات لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وأعلنت أيضاً عن خطط لشن حملات توعية مشتركة مع المنظمات غير الحكومية تهدف إلى تثني المغاربة الشباب عن الهجرة غير القانونية وإقناع المغتربين بعدم مساعدة الذين يتجرون بالأشخاص.

قطر (الفتنة 2 – قائمة المراقبة)

قطر بلد مقصد للأطفال الذين يتجر بهم من السودان والصومال، ويقدر أقل من جنوب آسيا، ليعملوا بصورة رئيسية في ركوب جمال السباق. بعض النساء من آسيا وأفريقيا وبلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً، اللواتي يحضرن للعمل في قطر، قد يجبرن على أعمال السخرة، حيث يتعرضن لاعتداءات جسدية أو ظروف عمل سيئة أخرى. ويجري الاتجار ببعض هؤلاء النسوة لأغراض

الاستغلال الجنسي. ويتعرض الضحايا من الأطفال لظروف عمل وعيش صعبة، تتسم بعنف جسدي وغذاء ورعاية طبية غير كافيين. ولا يوفر قانون العمل في قطر حماية لحقوق الذين يركبون الجمال في سباق الجمال، لأن خدماتهم تعتبر نشاطاً رياضياً وليست شكلاً من أشكال العمل.

لا تمثل حكومة قطر امتثالاً كاملاً للحد الأدنى من معايير القضاء على الاتجار بالأشخاص؛ إلا أنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. وقد وضعت قطر هذا العام في الفئة الثانية من قائمة المراقبة لعدم توفر دليل على زيادة الجهود التي تبذلها لمكافحة أسوأ أشكال الاتجار بالأشخاص. ولا تحمي قوانين العمل القطرية خدم المنازل من الاعتداء والاستغلال. وتحظر قوانين قطر الجنائية الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي، ولكن لم يقدم للمحاكمة أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير سوى عدد قليل من الحالات. وفي الحالات القليلة، التي عرضت فيها على المحكمة قضايا تتعلق بالاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي، كان جميع المدعى عليهم تقريباً من الأجانب، وكانت العقوبات الموقعة عليهم خفيفة. وفي عام 2003، اعتمدت الحكومة خطة عمل وطنية تجسد توصيات شاملة لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وإذا نفذت تلك الخطة بفاعلية، فإن من المرجح أن تحدث تحسناً كبيراً في سجل قطر في مجال تنفيذ قوانين مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتوفير الحماية للضحايا ومنع حدوث أعمال الاتجار بالأشخاص. ويتعين أيضاً أن تشجع قطر، وأن تعزز، مشاركة المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية) في أنشطة منع الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا.

المحاكمات

أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، اتخذت حكومة قطر إجراءات للتحقيق مع الذين يتجرون بالأشخاص ومحاكمتهم. واعتمدت خطة عمل وطنية يتوقع، إذا نفذت، أن تعزز جهود إجراء المحاكمات التي تبذلها قطر. وتدعو الخطة، من بين أمور أخرى، إلى توجيه تهم جنائية في حالة استخدام الأطفال في قيادة جمال السباق؛ وزيادة تدريب القضاة والمدعين العامين والمسؤولين عن تنفيذ القانون؛ ووضع الشركات، التي تشارك في الاتجار بالأشخاص على قائمة سوداء ومنعهم من كفالة العمال وإحضارهم إلى البلاد. وفي عام 2003، أغلقت وكالتا سفر نتيجة لممارستهما أنشطة تتعلق بالغاء. وفي حالة مماثلة، سجن صاحب فندق ورُحل مدير الفندق. ونظرت المحاكم في عام 2003 في تسع حالات سمسرة بغاء وممارسة البغاء. وقد تكون بعض هذه القضايا قد اشتملت على الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي. وفي إحدى حالات البغاء، حكم بالسجن على ثلاثة رجال لمدة بلغت 4-6 شهور، وجلد كل منهم 60 جلدة والترحيل من البلاد؛ وفي قضية أخرى، حكم على خمسة رجال بالسجن وجلد كل منهم 60 جلدة والترحيل من البلاد. وبالنسبة لقضايا العمل، قدم 579 عاملاً شكاوى إلى محاكم العمل، أجريت محاكمات في 179 قضية منها، وردت 190 شكاوى، ولا تزال هناك 211 قضية أمام المحاكم. وقد تنطوي بعض هذه القضايا على الاتجار بالأشخاص. إضافة إلى ذلك، استمعت محاكم الشريعة إلى قضايا عدم دفع الأجور وأمرت المدعى عليهم بدفع الأجور المستحقة عليهم. ولا يوجد ما يدل على أن قطر تتعاون مع حكومات أخرى في التحقيق مع الذين يحضرون أشخاصاً لركوب الجمال في السباق، ومحاكمتهم. ويتعين على قطر أن تحسن سجلها في هذا الميدان.

الحماية

أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، لم تبذل قطر سوى قدر قليل من الجهود لحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص. ولا تقدم حكومة قطر مساعدة أو ملجأ للضحايا. ولا يوجد لديها برنامج لحماية الشهود، وتقوم بترحيل ضحايا الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي. في عام 2003، عقدت دورات تدريبية للمسؤولين الحكوميين تناولت قضايا حقوق الإنسان، بما فيها الاتجار بالأشخاص. واعتمدت الحكومة مجموعة من التوصيات - يتوقع أن يبدأ تنفيذها في عام 2004 - من شأنها أن تؤدي إلى حدوث زيادة كبيرة في قدرة قطر على حماية الضحايا. ومن بين تدابير الحماية الموصى بها تدشين خط ساخن يعمل 24 ساعة يومياً، وإنشاء إدارة لحقوق الإنسان في وزارة الداخلية، وتوفير المأوى، وتدريب الشرطة والعاملين في مجال الرعاية الاجتماعية.

الوقاية

لم توفر حكومة قطر معلومات عن التدابير المحددة، التي اتخذتها أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، لمنع الاتجار بالأشخاص. ومع ذلك، فإنها اعتمدت مجموعة من التوصيات التي يتوقع، إذا نفذت، أن تعزز ما تبذله من جهود شاملة لمنع الاتجار بالأشخاص. وتتضمن التدابير الموصى بها: طباعة كتيبات باللغات العربية، والإنكليزية، والأوردو، والتأغوغية ليعرف العمال المهاجرين حقوقهم والمساعدة المتوفرة لهم عندما يواجهون مشاكل؛ وزيادة الحد الأدنى لسن الذين يركبون الجمال في السباق إلى 18 عاماً، وفرض حد أدنى لوزن الراكب يكون مناسباً للبالغين؛ وإجراء فحوص الحامض النووي (DNA) للتحقق من صحة الادعاء بوجود علاقات أسرية بين راكبي الجمال في السباق والأوصياء عليهم؛ وإجراء التعرف عن طريق شبكية العين لمنع تزوير بطاقات التعريف؛ وأخذ صور بالأشعة السينية لتحديد سن راكبي الجمال في السباق. وتدعو التوصيات أيضاً إلى زيادة التعاون مع بلدان المصدر في عملية إعادة الضحايا إلى أوطانهم.

المملكة العربية السعودية (الفئة 2)

المملكة العربية السعودية بلد مقصد للرجال، والنساء، والأطفال الذين يتجر بهم من بلدان جنوب وشرق آسيا وشرق أفريقيا لاستغلالهم في العمل، ومن بلدان جنوب آسيا وأفريقيا لإجبارهم على العمل في التسول. ويأتي الضحايا بصورة رئيسية من إندونيسيا، والفلبين، وسري لانكا، وبنغلاديش للعمل خدم منازل والعمل في الأعمال الوضيعة؛ وتجبر نسبة صغيرة على القيام بأعمال السخرة والعمل في ظروف تشبه العبودية. وعلى الرغم من أن هذا يتعارض مع القانون السعودي، فإن بعض العمال الأجانب الذين يفتقرون للخبرة يجري احتجاز جوازات سفرهم وتغيير عقودهم ويعانون من عدم دفع رواتبهم بدرجات متفاوتة ولمدد متفاوتة. ويجري تهريب بعض الأطفال من بلدان جنوب آسيا وأفريقيا إلى المملكة العربية السعودية أثناء موسم الحج؛ وفي نهاية المطاف يجبر هؤلاء على العمل مع جماعات التسول. وفي مطلع عام 2004، أعيد إلى أفغانستان من المملكة العربية السعودية نحو 200 طفل أفغاني. وفي عام 2003، أبلغت سلطات الهجرة النيجيرية عن تلقيها عدداً من ضحايا الاتجار بالأشخاص الذين جرت إعادتهم من المملكة العربية السعودية.

لا تمثلت حكومة المملكة العربية السعودية امتثالاً كاملاً للحد الأدنى من معايير القضاء على الاتجار بالأشخاص؛ إلا أنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. وعدم وجود بيانات يمكن الوصول إليها

عن القضايا والمحاکمات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص يحول دون إجراء تقييم كامل ودقيق لحالة الاتجار بالأشخاص في المملكة العربية السعودية. وينبغي أن تنظر حكومة المملكة العربية السعودية في اعتماد تشريع شامل لمكافحة الاتجار بالأشخاص، يتضمن خدم المنازل الأجانب. وينبغي أن تقتصر جهود الوساطة على الشكاوى المدنية وشكاوى العمل؛ وأن تقدم السلطات السعودية مزيداً من قضايا الاتجار بالأشخاص والإساءة إلى نظام العدالة الجنائية. وينبغي أيضاً أن تتخذ المملكة العربية السعودية مزيداً من الإجراءات لمنع الاتجار بالأطفال لأغراض إكراههم على التسول، والتحقيق مع الذين يتجرون بهم.

المحاكمات

لا تزال جهود تنفيذ القانون في المملكة العربية السعودية صعبة القياس، لأن الحكومة لا تجمع إحصائيات عن عدد الذين يدانون أو يحاكمون، مع أن وسائل الإعلام تحدثت عن بعض حالات الإدانة والأحكام المتعلقة بالاتجار بالأشخاص. ولا يوجد في المملكة العربية السعودية قانون لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مع أن معظم أشكال الاتجار بالأشخاص تُجرّم بموجب القوانين الموجودة المتباينة. ويستثنى خدم المنازل من الحماية بموجب قانون العمل في المملكة العربية السعودية. وتسوى الغالبية العظمى من القضايا المتعلقة بالاتجار بخدم المنازل والاعتداء عليهم – بما فيها شكاوى ذات طابع جنائي – خارج المحكمة من خلال الوساطة والتسويات النقدية. ويدرس مجلس الشورى حالياً قانون عمل معدل. وتقدم الحكومة بتدريب الشرطة للتعرف على حالات الإساءة للعمال الأجانب ومعالجتها. وأثناء السنة الماضية، أجرت الحكومة السعودية مناقشات ثنائية مع حكومات البلدان المصدر في محاولة لتحسين مراقبة حالات الاتجار بالأشخاص المحتملة المتعلقة بخدم المنازل الأجانب الذين يعملون في المملكة العربية السعودية. وفي مطلع عام 2004، اعترضت السلطات السعودية حلقة تهريب الأطفال عبر الحدود (بين اليمن والمملكة العربية السعودية) وألقت القبض على رجال بتهم تهريب خادمت أجنبيات إلى جدة للعمل في بيت دعارة. وهذه هي أول حالة اتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي يبلغ عنها في المملكة.

الحماية

تدير الحكومة السعودية ملاحى ومخيمات رعاية اجتماعية في أكبر ثلاث مدن للعمال الأجانب اللواتي يتعرضن للاعتداء عليهن، بمن فيهن بعض ضحايا الاتجار بالأشخاص. ويواجه ضحايا الاتجار بالأشخاص عوائق في سعيهم لتقديم أرباب عملهم، أو الذين يتجرون بهم، للمحاكمة؛ إذ يجب على الضحية أن تبلغ الشرطة قبل أن تذهب إلى الملاحى الحكومية إذا كانت طرفاً في شكوى جنائية. وفي الدمام، أنشأت سلطات المنطقة الشرقية مكتباً للرعاية الاجتماعية للعمال الأجانب الذين لديهم شكاوى. ويعمل المكتب كوسيط بين خادمت المنازل وأرباب عملهن. وتحيل الشرطة خادمت المنازل الهاربات إلى مكتب الرعاية الاجتماعية، وتبدأ بعدها عملية الوساطة. ولا يتم تشجيع ضحايا الاتجار بالأشخاص على رفع قضايا جنائية ضد أرباب عملهم السعوديين إلا في حالات قليلة. وتوجه معظم المنازعات مع أرباب العمل، بما فيها بعض الشكاوى ذات الطابع الجنائي، نحو آليات الوساطة؛ وتُحل 90 في المائة من القضايا التي تقدم للوساطة من خلال تسوية تطوي في العادة على دفع رب العمل تعويض مالي للموظف. وتعمل الحكومة مع عدة مؤسسات خيرية إسلامية لتوفير الرعاية طويلة الأجل للأطفال الذين جرى التخلي عنهم، بمن فيهم الذين جرى الاتجار بهم لإجبارهم

على التسول. في عام 2003، وضعت الحكومة الأطفال الأفغان في ملاجئ ونسقت مع دولة أفغانستان الإسلامية الانتقالية إعادتهم إلى أفغانستان.

الوقاية

زادت المملكة العربية السعودية، في العام الماضي، الجهود التي تبذلها لمنع الاتجار بالأشخاص، لا سيما في مجال خادمت المنازل. وأنشأت الحكومة عدة لجان مشتركة بين الوكالات للبحث ووضع برامج لتتقيد العمال الأجانب وتيسير عودتهم إلى بلدانهم وحماية الأطفال. ولا تسمح الحكومة بالعمل في المملكة العربية السعودية إلا لوكالات التوظيف المرخصة، ولا يجوز لهذه الوكالات أن تتعامل إلا مع وكالات مرخصة في بلدان المصدر التي يأتي منها العمال. وتوفر وزارة الخارجية للعمال الأجانب، عندما يتسلمون تأشيراتهم في الخارج، معلومات عن الاتجار بالأشخاص والإساءة إلى العمال الأجانب. ودعمت الحكومة إعلاناً لخدمة الجمهور موجهاً لخادمت المنازل اللواتي يتعرضن للإساءة، يطلب منهن السعي للحصول على مساعدة الملاجئ التي تديرها الحكومة. ولحد من عدد "التأشير غير المقيّدة" أو التأشير غير المرتبطة بوظيفة فعلية، تولت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية صلاحية إصدار التأشير للعمال الأجانب. ولم ينفذ بعد تنفيذاً كاملاً برنامج لتوزيع المعلومات على العمال الأجانب لدى وصولهم مطارات المملكة العربية السعودية. وأنشأت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أيضاً قاعدة بيانات بأسماء الذين يعرف أنهم أساءوا للعمال الأجانب لمنعهم من توظيف أي شخص في المستقبل.

الإمارات العربية المتحدة (الفئة 2)

الإمارات العربية المتحدة بلد مقصد للرجال، والنساء، والأطفال الذين يتجر بهم بصورة رئيسية من بلدان جنوب وشرق آسيا وبلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً لأغراض الاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل. ويجري التغير بعدد كبير من النساء الأجنبيات للسفر إلى الإمارات العربية بادهاءات كاذبة ويجبرن فيما بعد على العبودية الجنسية، ويقوم باغوائهن بصورة رئيسية مجرمون من بلدانهم يستغلون انفتاح الإمارات العربية المتحدة. ويتم الاتجار بعدد أقل من ذلك بكثير من الأطفال من بلدان جنوب آسيا ليركبوا الجمال في السباق نتيجة لتطبيق الإمارات العربية المتحدة بفعالية تدابير جديدة لكبح هذا الشكل من أشكال الاتجار بالأشخاص.

لا تمثل حكومة الإمارات العربية المتحدة امتثالاً كاملاً للحد الأدنى لمعايير القضاء على الاتجار بالأشخاص؛ إلا أنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. وتصنف الإمارات العربية المتحدة في الفئة الثانية هذا العام لعدم وجود ما يدل على تحقيق تقدم يذكر في مكافحة الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي. وستشتمل الجهود الكبيرة اللازمة لمعالجة الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي على قانون معدل يُجرّم الاتجار بالأشخاص بوصفه مخالفة متميزة عن البغاء أو مخالقات الهجرة، وعلى تحديد واضح لمعايير تمكّن سلطات تنفيذ القانون في الإمارات العربية المتحدة من التعرف على حالات الاتجار بالأشخاص، واتخاذ إجراءات أشد للتعرف على ضحايا الاتجار بالأشخاص من بين آلاف الأجنبيات العاملات في الدعارة في الإمارات العربية المتحدة، وإنقاذ هؤلاء الضحايا، ومحاكمة الأجانب الذين يتجرون بالأشخاص في الإمارات العربية المتحدة.

المحاكمات

لا يوجد لدى الإمارات العربية المتحدة قانون لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وإن كانت معظم أشكال الاتجار بالأشخاص تُجرّم بموجب القوانين الموجودة المتفاوتة. أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، نقد اتحاد سباق الجمال في الإمارات تنفيذاً جيداً مرسوماً رئاسياً صدر في عام 2002 ضد استخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً في ركوب الجمال. وقد تحدثت وسائل الإعلام في الإمارات العربية المتحدة على نطاق واسع عن تنفيذ هذا المرسوم على مدار السنة. ولم تتخذ حكومة الإمارات العربية المتحدة سوى إجراءات محدودة لتنفيذ قوانين مكافحة البغاء والاتجار بالأشخاص؛ ويتعين بذل جهود أقوى. وقد ركزت جهود تنفيذ القوانين بصورة كبيرة على إلقاء القبض على 4,924 امرأة أجنبية لممارستن البغاء، قد يكون بعضهن ضحايا للاتجار بالأشخاص. وأبلغت شرطة دبي عن 166 حالة تتصل بالاتجار بالأشخاص وتتعلق بأجانب، وخمس حالات تتعلق بمواطنين من الإمارات العربية المتحدة؛ وقد يتصل بعض هذه الحالات بالبغاء. وأبلغت سلطات دبي عن إغلاق 104 وكالة سفر لقيامها بالاتجار في التأشيرات، ربما اشتملت على بيع تأشيرات لأشخاص يتجرون بالأشخاص. وقدمت للمحكمة، في عام 2003، خمس قضايا "بغاء بالإكراه" (الاتجار بالأشخاص) في الإمارات العربية المتحدة. ولا تميز الشرطة في إمارتي أبو ظبي ودبي بين قضايا الاتجار بالأشخاص وقضايا البغاء والهجرة غير القانونية.

الحماية

الجهود التي تبذلها حكومة الإمارات العربية المتحدة لحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص لأغراض الجنس جهود ضعيفة، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى أن الشرطة وسلطات الهجرة لا تميز بصورة منهجية بين ضحايا الاتجار بالأشخاص والأشخاص الذين يلقي القبض عليهم لمخالفتهم قوانين الهجرة أو لجرائم تتعلق بالبغاء، التي يرتكبها طوعاً أشخاص يعيشون ويعملون في الإمارات العربية المتحدة. وتفيد التقارير أن شرطة الإمارات العربية المتحدة تواصل إلقاء القبض على ضحايا الاتجار بالأشخاص وعلى اللواتي يمارسن البغاء وإيداعهن السجن. وتعتبر الجهود التي تبذل للتعرف على ضحايا الاتجار بالأشخاص بغرض قيادة جمال السباق، وحمائتهم، جهوداً ممتازة. وتقوم حكومة الإمارات العربية المتحدة بفحص الحامض النووي (DNA) للتحقق من الروابط الأسرية بين البالغين الذين يدعون أنهم آباء الأطفال الذين يحضرونهم إلى الإمارات العربية المتحدة. وقد أصبح هذا البرنامج نموذجاً يُحتذى به في المنطقة. ففي عام 2003، تم اكتشاف 47 طفلاً أحضرهم إلى الإمارات العربية المتحدة "آباء" مزيفون من خلال فحص الحامض النووي. وأثناء نفس الفترة الزمنية، أعادت حكومة الإمارات العربية المتحدة إلى باكستان وبنغلاديش أكثر من 250 طفلاً باكستانياً وبنغلاديشياً أحضروا إلى الإمارات العربية لقيادة جمال السباق. وتوفر الحكومة لخدمات المنازل الأجنبية، اللواتي يواجهن في حالات نادرة ظروف أعمال سخرة غير طوعية ينطبق عليها تعريف الاتجار بالأشخاص، حماية مناسبة بموجب قانون الإمارات العربية المتحدة.

الوقاية

بذلت الإمارات العربية المتحدة جهوداً كبيرة جداً لمنع حالات الاتجار بالأشخاص، لا سيما الاتجار بالأطفال لقيادة جمال السباق، وحالات الاستغلال الشديداً لخدمات المنازل الأجنبية. وتوزع وزارة العمل في الإمارات معلومات على العمال الأجانب الوافدين إلى البلاد حديثاً، تعطيهم

معلومات عن حقوقهم بموجب قانون الإمارات، وتوفر لهم التوجيه بشأن معالجة حالات المنازعات أو الإساءة، بما في ذلك معلومات عن الجهات التي يمكنهم الاتصال بها في وزارة العمل والسفارات والقنصليات الأجنبية في الإمارات. وقد زادت وزارة الإعلام ووعي الجمهور من خلال حملات إعلامية عن الاتجار بالأولاد لقيادة جمال السباق. وتعتد شرطة دبي وإدارة رعاية حقوق الإنسان أثناء العام ندوات تثقيفية عن الاتجار بالأشخاص، وتُجري وزارة الخارجية حواراً مع المنظمة الدولية للهجرة حول قيام تعاون بينهما في المستقبل لمنع تهريب الأشخاص إلى الإمارات العربية المتحدة وحماية الضحايا الذين يعثر عليهم في الإمارات. وفي تموز/ يوليه 2003، حظرت الإمارات العربية المتحدة ممارسة احتفاظ أرباب العمل بجوازات سفر موظفيهم، وهي ممارسة كان معمولاً بها منذ مدة طويلة، وشجعت المستخدمين على الاتصال بالشرطة لطلب المساعدة في استعادة جوازات سفرهم.